34500

الحكومة المصرية

نظارة الحقانية

قانون

تحقيق ق الجنايات

الأه___لي

مذيل بقانون محاكم المراكز وقانون محاكم الجنايات وفهرست هجائى

المطبعة الاميرية بمصر سنة ١٩١٠

إهداءه، ٢

ورثة المرحوم المستشار / عبد العزيز غنيم القاهرة

أش_ارات

ر = راجع ں = قانون م = مادة

فهـــــرست ـــــــ

قانون

	تحقيق الجنايات الأهـــــلى
صفعة	
٩	أمر عال بتنفيذ أحكام قانون تحقيق الجنايات

الكئاب الأول

11	في التحقيـــق الابتـــدابي	
11	ول ـ قواعدعمومية قواعدعمومية	الباب الأ

الباب الشانى _ فى الضبيطية القضائية ١٣ الباب الشالث _ فى اجرا آت التحقيق بالنيابة العموميـــة

وفى الحبس الاحتياطي وفى الدعوى العمومية 🕠 🕦

الباب الرابع _ فى الصلح فى مواد المخالفات ٢٣

الباب الخامس ــ فى الشكاوى وفى المدعى بالحقوق المدنية... ٢٤

الكتاب الثاني

77	في التحقيق بمعرفه أحد فضاه التحقيق	
۲٦	_ في تعيمين قاضي التحقيق	الباب الأول
۲۸	_ في الادلة والبراهين	الباب الشاني

الفصل الأول _ في الأدلة المحسوســة ٢٨

صهجة	
۳٠	الفصل الثاني _ في الاثبات بالبينة
	الباب الشالث ـ في الطرق والاجراآت الاحتياطية الني يلزم
۳٥	اتخاذها في حق المتهم
	الباب الرابسع _ في قفل التحقيق وفي الأوامر التي تصدر
٤٠	بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وفي الاحالة
	الكتاب الثالث
٤٣	في محاكم المواد الجنائيـــــة
٤٣	الباب الأول _ في محكمة المخالفات
٠.	الباب الشان _ عاكم الجنح
٥.	الفصل الاول _ في محكمة أول درجة للجنح
٥٥	الفصل الثاني ــ الاستئناف في مواد الجنح
۸٥	الباب الشالث _ في عاكم الجنايات
۸۵	الفصل الاول ــ في المحاكم الابتدائية للحنايات
	الفرع الاول _ في الأجراآت التي تحصــــل قبل
٥٩	انعقاد الحلسة
	الفرع الشانى _ فى الاجراآت التى تحصل بالجلسة
٦٠	وفي فحص الاوراق وفي الحكم
٦٣	الفصل الثاني _ في الاستئناف في مواد الجنايات
	الفصل الثالث ــ في الأحكام التي تصدر من أول درجة
72	أو ثاني درجة في غيبة المتهم

٧	(تابع) فهرست قانون تحقیق الجنایات
مفعا	
٦٧	البابُ الرابــع ــ فى طرق الطعن غير الاعتيادية
٧.	الباب الخامس _ فى الأحكام التى يجوز تطبيقها في جميع محاكم الباب الخامس _ المواد الجنائيـة
٧٢	الباب السادس _ المجرمون الاحداث
٧٣	الباب السابع ـ في المتهمين المعتوهين
٧٤	الباب الشامن _ في المصاريف
	الكتاب الرابسع
۷٥	فى تنفيذ الاحكام الصادرة بعقو بة
۷٥	فى تنفيذ الأحكام الصادرة بعقوبة
	الكتاب الخامس
۸٠	في سقوط العقوبة بالمدة الطويلة
۸٠.	فى سقوط العقو بة بالمدّة الطويلة
۸۲	ملحقملحق
۸۷	قانون محاكم المركز
۸۹	انشاء محاكم مراكز
٩.	الاختصاص فى المسائل الجنائية أ
44	الاختصاص في المواد المدنيــة والتجارية
97	أحكام عمومية

ملحق ملحق

حفعا	
90	قانون محا کم الجنایات
47	الباب الأول _ (فى الاختصاص والترتيب)
99	الباب الشانى _ (فى مواعيد انعقاد محكمة الحنايات)
99	الباب الشالث _ (في الاحالة على محسكمة الجنايات)
99	أوامر قاضي الاحالة
1.7	في الحبس الاحتياطي
١٠٢	في الشهود في الشهود
١٠٤	في تحديد دور الانعقاد
1.0	في المدافعين في المدافعين
۲۰۱	فىالقضايا التي تحقق بمعرفة قاضي التحقيق
١٠٦	الباب الرابسع _ (في أوامر الاحالة)
١٠٩	الباب الحامس ـ (في الاجراآت بالجلسة)
۱۱۲	الباب السادس _ (أحكام وقتية وغير ذلك)
	Name of the Park o
۱۱۳	فهــــرست هجائى
110	، هـايى

أمر ءال بتنفيذ أحكام قانون تحقيق الجنايات (قانون نمرة ٤ ســـنة ١٩٠٤)

نححن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهليسة وعلى الأمر العالى المؤرخ ١٣ نوفجر سنة ١٨٨٣ الصادر بقانون تحقيق الجنايات الجارى العمل بمقتضاه الآن أمام المحاكم المدكورة

وبنــاء على ما عرضــــه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بمــا هو آت

 پستعاض عن قانون تحقیق الجنایات الحاری العمل به الان بقانون تحقیق الجنایات الموقع علیه من ناظر حقانیة حکومتنا والمرفق بامرنا هذا

پ معمل بالقواعد المختصة بالاجراآت المنصوص عليها فى القانون المحديد فى جمينع التحقيقات التى لم تكن تمت الى يوم وجوب العمل بهذا القانون وفى كل دعوى تكون منظورة أمام أى محكمة بعد هذا التاريخ ابتدائية أو استثنافية

وكل حكم يصدر بعد التاريخ المذكور منأية محكمة ينف ذطبقا لأحكام القانون الحدمد

٣ _ على ناظر حقانيـة حكومتنا تنفيذ أمرنا هــذا الذي يجب العمل به ابتداء من ١٥ ابريل سنة ١٩٠٤

صدر بسراى عابدين في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبرأير سـنة ١٩٠٤)

(عباس حلمي).

بامر الحضرة الخديوية ناظر الحقائية رئيس مجلس النظار

(مصطفی فهمی)

(ابراهيم فؤاد)

قانون تحقیــــق الجنــایات

> الباب الأول (قواعـــد عموميــــة)

لا يجوز توقيــع العقوبات المقررة قانونا للجنايات والجنــح والمخالفات الا بمقتضى حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك

 لا تقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة الا من النيابة العمومية عن الحضرة الخديوية

مأمورية الضبطية القضائية التى من وظيفتها جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى تؤدّى بمعرفة مأمورى الضبطية القضائية وأعوانهم الذين تحت ادارتهم

 یکون من ماموری الضبطیة القضائیة فی دوائر اختصاصهم أعضاء النامة

وكلاء المديريات والمحافظات

حكمدارو البوليس فى المديريات والمحافظات ووكلاؤهم رؤساء أقلام الضبط

ماموروالمراكز والأقسام

معاونو المديريات والمحافظات معاونو البوليس والملاحظون رؤساء نقط البوليس

نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية المصرية

العمد والمشايخ الذين يقومون بالأعمال في حال غياب العمد أوحصول ما يمنعهم من القيام بالاعمال

مشايخ الخفراء

صولات البوليس (قانون نمرة ١٥ سنة ١٩٠٦)

جميع الموظفين المختول لهم هذا الاختصاص بمقتضى أمر عال إما في محال معينة (1) أو بالنسبة لجرائم نتعلق بالوظائف التي يؤدونها (۱)

(۱) مرسى مطروح : ر . ملحوطة أولى (١) (صفحة ٨٠)

الوا على المتحرية والداخلة والحارجة : ر . ملحوظة أولى (ب) (صحة ١٠٠) مقتسو مصلحة خفر السواحل : ر ، ملحوظة الدة (١) صفحة ١٨٠)

مفتسومصلحة الا أراك : ر. ملحوظة نانية (ب) (صفحة ٨١)

مأموروالسحوية وكلاؤهم انس تفتد م النمانة "ر. ملحوظة مانية (ج) (صفحة ٨١) مقتشو الالات المجارية : ر . ملحوظة ما مة (-) (صفحة ٨١)

رؤساء الافسام والمفتشون والمهندسون الخالسكات الحديدية . (. مليوظة ثانية (ه) رصفحة ١٨)

ر). مهندس المحاس البلدى الاسكندرية المنوط بملاحظة الاكان البخيارية : ر . مميوظة أندة (و) (صفحة ٨٢)

مفتشُوالسحة ومساً دوهم الم عصلحه السحة : ر . ملحوظة النه (ز) (صححة ۸۲) موظفو وعاً الجارك : ر . ملحوظة نامية (ح) (صلحة ۸۲) أمناه محازن بعنر المحطلت : ر . ملحوظة ثانية (ط) (صححة ۸۳)

مباطرة بلدية الاسكندرية: ر. ملحوظة أنانية (ي) (صفحه ٨٣)

لا يجوز لأحد بغير أمر من المحكمة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا محصصا لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا في الاحوال المبينة في القوانين أو في حالة تلبس الجاني بالجناية أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الغرق

الباب الثانى (فىالخبطية القضائيــــة)

جب على كل من عــلم فى أثنــاء تادية وظائفه من موظفى
الحكومة أو مامورى الضبطية القضائيــة أو مامورى جهات الادارة
بوقوع جريمة أن يخبر النيابة العمومية بذلك فورا

٧ - وكذلك كل من عاين وقوع جناية تخل بالا من العام أو يترتب عليها تلف حياة انسان أو ضرر لملكه يجب عليه أن يخبر بها النيابة العمومية أو أحد ما مورى الضبطية القضائية و يجب عليه أيضا في حالة تلبس الحانى بالجناية وفى جميع الاحوال الهائلة لها أن يحضر الحانى أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه لأحد ما مورى الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه وذلك أن كان ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطا

مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية هى رؤيت، حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة ويعتبر أيضاأن الجانى شوهد متلبسا بالجناية اذا تبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها منه بزمن قريب

أو تبعته العامة مع الصياح أو وجد فى ذلك الزمر حاملا لآلات أوأسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخر يستدل منها على أنه مرتكب الجناية أو مشارك فى فعلها

جيب على مأمورى الضبطية القضائية أن يقبلوا التبليغات التي ترد البهم فى دائرة وظائفهم بشئات الجنايات والجنح والمخالفات وأن يبعثوا بها فورا الى النيابة العمومية بالمحكمة التي من خصائصها الحكم فى ذلك

• 1 _ و يجب عليهم وعلى مرؤ وسيهم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات و يجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي يصير تبليغها اليهم على الوجه المتقدم بيانه أو يعلمون بها بأى كيفية كانت وعليهم أيضا أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من شوت الوقائع الجنائية و يحرروا بجميع ذلك محضرا يرسل الى النيابة المعمومية مع الأوراق الدالة على الثبوت

الما يجب على مامور الضبطية القضائية فى حالة تلبس الجانى بالجناية أن يتوجه بلا تأخير الى محل الواقعة ويحرر ما يازم من ا' اضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذى وقعت فيسه و يسمع شهادة من كان حاضراً أو من يمكن الحصول منه على الضاحات نشأن الواقعة وفاعلها

١٢ _ و يجوز له أذ يمنع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة أو عن التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر و يسوغ له أيضا أن يستحضر فى الحال كل من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة

الله كور المذكور المذكور المالمور المذكور المدكور المور المذكور الموريد كر المحضور الموريد كر المحضر

١٤ _ تحكم محكة المخالفات على من خالف فيا ذكر بالمادة السابقة بالحبس مدة لاتتجاوز أسبوعا أو بغرامة لاتزيدعن جنيه مصرى و يكون حكمها بذلك بناء على المحضر السالف ذكره الذي يجب اعتباره حجة لديها

ول _ اذا شوهد الجانى متلبسا بالجناية أو وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية منه أو على الشروع فى ارتكابها أو على وقوع جنحة سرقة أو نصب أو تعدّ شديد أو اذا لم يكرن المتهم محل ممين معروف بالقطر المصرى يجوز لمأمور الضبطية القضائية أن يامر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل قوية على اتهامه وبعد سماع أقواله ان لم يأت بحا يبرئه يرسله فى ظرف أربع وعشرين ساعة الى المحكمة التى من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف النيابة العمومية وتشرع النيابة فى استجوابه فى ظرف أربع وعشرين ساعة

17 - ويجوز أيضًا لمأمور الضبطية القضائية في الحالة المبينة
 في المادة السابقة أن يصدر أمرا بضبط المتهم واحضاره ان لم يكن حاضرا ويذكر ذلك في المحضر

۱۷ ـ یســــلم الامر بالضبط والاحضـــار لأی محضر أو لای مامور من ماموری الضبط والربط ١٨ _ يجوز لمامور الضبطية القضائية فى حالة مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية أن يدخل فى منزل المتهم ويفتشـــه و يجب عليه أن يضبط كل ما يجده فى أى محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه استعمل فى ارتكاب الجناية و يمكن الوصول به الى كشف الحقيقة وعليه أن يحرر محضرا بما يحصل من هذه الاجرا آت

١٩ ــ و يجب عليـــه أيضا أن يضــــبط الأوراق التي توجد
 بحل المتهم

 ٢٠ ـ الأشياء التي تضبط توضع في حرز مغلق وتربط ويختم عليها ويكتب على شريط من ورق داخل تحت الحسم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الاشياء وتذكر المادة التي حصل لاجلها الضبط

الأشياء المضبوطة التي لايطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ ضبطها تصير ملكا للحكومة بالا احتياج الى حكم يصدر بذلك

٣٧ _ اذا كان الشئ المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته فللنيابة العمومية أن تبيعه بطريق المزاد العمومى متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق وفى هذه الحالة يكون لصاحب أن يطالب فى الميعاد المحدد فى المادة السابقة بالثمن الذي بيسع به

۳۳ _ يجوز لما مورى الضبطية القضائية ولوفى غير حالة التلبسر أن يفتشوا منازل الاشخاص الموضوعين تحت مراقبـــة البوليس اذا

وجدت أوجه قوية تدعو الى الاشتباه فى أنهم ارتكبوا جناية أو جنحة ولا يجب اجراء همذا التفتيش الا بحضور عمدة البادة وأحد مشايخها أو بوجود الشيخ القائم بالاعمال فى حال تفيب العمدة وشيخ آخر وفى المدن يجب أن يكون التفتيش بحضور شيخ القسم وشاهد واذا تحققت الشبهة على المتهمين جاز القبض عليهم وتسليمهم للنيابة

٢٤ _ يجوز لما المور الضبطية القضائية أن يستعين بمن يلزم من أهل الخبرة والاطباء وأن يطلب منهم تقريرا عن المواد التي تمكنهم صناعتهم من ايضاحها و يجب على من يستعين به منهم أن يحلف يمينا أمامه على أنه يبدى رأيه بحسب ذمته

وح _ اذا حضر أحد أعضاء النيابة العمومية فى وقت مباشرة تحقيق صار البدء فيه بمعرفة أحد مأمورى الضبطية القضائية فى حالة مشاهدة الحانى متلبسا بالجناية فله أن يتممه أو يأذن المأمور المذكور باتمامه

٣٦ ـ يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية فى حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مامور من مامورى الضبطية القضائية ببعض الاعمال التى من خصائصه

إذا اقتضى الحال توجه ما مورى الضبطية القضائية الى على الواقعة لاجراء التحقيق فى حالة مشاهدة الحانى متلبس بالجناية يجب عليهم أن يخبروا النيابة العمومية بذلك

۲۸ ـ لماموری الضبطیة القضائیة فی أثناء مباشرتهم التحقیق
 فی حالة مشاهدة الجانی متابسا بالجنایة أو فی أثناء اجراء عمل مختص
 به بناء علی توکیل أن یستعینوا بالقوة العسکریة مباشرة

الباب الثالث

(فى اجراآت التحقيق بالنيابة العمومية وفى الحبس الاحتياطى وفى الدعوى العمومية)

٢٩ ـ اذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها أو محضر عور بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أى اخبار وصل اليها وقوع جريمة فعليها أن تشرع فى إجراآت التحقيق التى ترى لزومها لظهور الحقيقة سواء بنفسها أو بواسطة مامورى الضبطية القضائية بناء على أوام تصدرها اليهم بذلك

- ۲۳ (۱) ــ للنيابة العمومية الحق فى تفتيش منازل المتهـمين
 بجناية أو جنحة أو انتداب أحد مامورى الضبطية القضائية لذلك
- (ب) _ يسوغ أيضا للنيابة العمومية أو لمن انتدبته من مامورى الضبطية القضائية أن ينتقل فى مواد الجنايات والجنح الى الاماكن الأخرى التي يتضح من أمارات قوية تظهر فى التحقيق أنه قد أخفيت فيها أشياء تفيد فى كشف الحقيقة بشرط الحصول قبل ذلك على اذن يالكتابة من قاضى الامور الحزئية
- (ج) _ يجوز للنيابة العمومية فى مواد الحنايات أو الحنح بعد حصولها على الاذن المذكور فى المادة السابقة أن تضبط لدى

مصلحة البوستة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات كافة الرسائل البرقية متى رأت لذلك فائدة فىظهور الحقيقـــة

(د) _ يصدرالقاضى الجزئى الاذن المذكور فىالفقرتين السابقتين بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وسماعه ان رأى لزوما لذلك أقوال من يراد اجراء التفتيش فىمحلاته أو ضبط الاوراق والمخاطبات المتعلقة به

١٠٣ _ يجوز للنيابة العمومية أن تسمع شهادة من ترى فائدة في سماع شهادته وأن تستمين بخبير و يجب على الشهود والخبير أن يحلفوا اليمين وذلك مع عدم الاخلال بما للنيابة من الحق في سماع أى شخص على سبيل الاستدلال و بدون حلف يمين متى رأت فائدة فيذلك

٣٢ _ يجب أن يحضر مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق كاتب يحرر محضرا بشهبادة الشهود تحت ملاحظته وتراعى فى ذلك أحكام المادة ٨٤

۳۳ _ اذالم يحضر الشاهد المكلف بالحضور على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو حضر وامتنع عن الاجابة يعاقب بمقتضى مادتى ٨٥ و ٨٧ من هذا القانون

العقو بات المدوّنة فى المادتين المذكورتين يصدر الحكم بها حسب الاصول المعتادة من قاضى الامور الجزئية فى الجمهة التى طلب حضور الشاهد فيها

٣٤ (١) _ يجوز للتهم وللدعى بالحق المدنى أن يحضرا فى كافة اجراآت التحقيق وللنيابة العمومية أن تجرى التحقيق فى غيبتها متى رأت لزوم ذلك الاظهار الحقيقة

(ب) ... لوكلاء الحصوم أن يحصروا مع مراعاة الشروط السابقة أثناء سماع شهادة الشهود واستجواب المتهم ولا يجوز لهم مع ذلك أن يتكلموا الا اذا أذن لهم المحقق

(ج) _ يسمع مايبديه المتهم من أوجه الدفاع ويصير تحقيقه وتكتب أقواله في محضركما تكتب شهادة الشهود

اذاكات الواقعة جناية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس فللنيابة العمومية الحق فى اصدار أمر بضبط واحضار المتهم الذى توجد دلائل قوية على اتهامه

وعليها أن تستجوبه فىظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تنفيذ الامر بالاحضار

٣٦ _ ويجوز لها متى كانت الواقعة مما هو منصوص عليه في المادة السابقة وكانت القرائن كافية أن تصدر أمرا بحبس المتهم في الاحوال الآتية

أولا _ اذاكان المتهم سلم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه بمعرفة أحد مامورى الضبطية القضائية عملا بالمادة ١٥ من هذا القانون ثانيا _ اذا لم يحضر المتهم بالرغم عن تكليفه بالحضور ثالثا _ اذا كانت الواقعة جناية أو جنحة جائزا أن يحكم من أجلها بالحبس مدة سنتين على الاقل أو كانت جنحة من الجنح المنصوص عليها في المواد ٨٨ و ١٢٠ و ١٤٨ و ١٦٢ و ١٩٢ و ٢٤٠ و ٢٤٠ و ٣٠٠ و ٣٠٠ و ٣٠٠ من قانون العقوبات و ٣٠٠ و ٣٠٠ من قانون العقوبات ولا يجوز للنيابة في الاحوال الأخرى أن تصدر أمرا بحبس المتهم الا بعد الاذن بذلك وكتابة من القاضي الحزئي

ويجب أن يستجوب المتهم فىميعاد الاربع والعشرين ساعة التالية لتنفيذ الأمر, بالحبس عليه

Ψ۷ _ لا يكون الأمر بالحبس الصادر من النيابة بغيراذن من القاضى الجزئى نافذ المفعول الا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة اذا كان مقبوضا عليه من قبل مالم تحصل النيابة فى أثناء هذه المدة على اذن بالكتابة من القاضى الجزئى بامتدادها ولاتهم الحق فى أن تسمع أقواله أمام القاضى وعليه أن يقدم بذلك طلبا للنيابة أو لمأمور السجن فى اليومين التاليين للقبض عليه

واذا سلم المتهم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه وأصدرت أمرا بحبسه تبتدئ هذه المواعيد من يوم تسليمه اليها

٣٨ ــ اذا صدر الأمر, بالحبس بناء على الاذن به من القاضى الجزئ يجوز للتهم اذا لم يكن استجوبه القاضى المذكور أن يعارض في هذا الأمر أمامه بتقديمه الى النيابة العمومية أو الى مامور السجن طلبا بذلك في اليومين التاليين لحبسه ويجب الحكم في هذه المعارضة في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ هذا الطلب

٣٩ _ كل أمر صادر بالحبس لا يكون نافذ المفعول الا لمدتة أربعة عشر يوما مالم يأذن القاضى الجزئى بامتداد هذه المدة

وللتهم الحق فىأن تسمع أقواله عند التجديد بشرط أن يقدم بذلك طلبا قبل انتهاء مدة الاربعة عشر يوما بثلاثة أيام كاملة على الأقل

• ٤ ـ تراعى الأحكام المقررة فى المواد ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠٥ الضبط والاحضار وأوامر الحبس التى تصدرها النيابة العمومية بما خولت من السلطة المقررة فى المادة ١٠٠٢

النيابة العمومية أن تفرج فى أى وقت عن المتهم مؤقتا مع الضانة ولقاضى الامور الجزئية أيضا أن يقرر بهذا الافراج كلما طلبت منه النيابة الاذن بامتداد السجن وتراعى فى ذلك أحكام المواد 1100 و 118 و 110

٤٢ (١) _ اذارؤى للنيابة العمومية بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمرا بحفظ الأوراق ويكون صدور هذا الأمر فى مواد الجنايات من رئيس النيابة العمومية أو ممن يقوم مقامه

(ب) _ الامر الذي يصدر بحفظ الأوراق يمنع من العود الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا ألني النائب العمومي هذا الأمر في مدة الثلاثة الشهور التاليسة لصدوره أواذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ماهو مقرر في الفقرة الثانية من الحادة ١٢٧

٣٤ _ اذا رأت النيابة العمومية أن جناية أو جنحة أو مخالفة ثابتة ثبوتا كافيا على شخص واحد معين أو أكثر ترفع الدعوى للحكة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم الحضور أمامها

ومع ذلك يجوز لهما فى مواد الجنايات وفى جنح التزوير والتفالس والنصب والخيمانة أن تحيــل الدعوى على قاضى التحقيق اذا رأت لزوما لذلك

٤٤ _ اذا رفعت الدعوى الى المحكمة فالممتهم الذى صدر أمر بالقبض عليه وسجنه أن يطلب الافراج عنه من القاضى أو المحكمة التي رفعت اليها الدعوى و يحكم القاضى في هذا الطلب أو تحكم المحكمة فيه بأودة المشورة بعد سماع أقوال النياية العمومية ولا يجوز الطعن في هذا الحكم

يجوز لدائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف أن تقيم الدعوى العمومية على حسب ماهو مدون فى المادة . ٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية (ن نمرة ٦ سنة ١٩٠٥ م ١)

الباب الرابع (في الصلح في مواد المخالفات)

يجوزالصلح فى مواد المخالفات الافى الأحوال الثلاثة الآتية
 أولا متى كان القانون قد نص على عقوبة للخالفة غير عقوبة الخيرامة

ثاني ً _ اذا كانت المخالفة من محالفات اللوائع الخاصة بالمحلات العمومية

ثالثا _ اذا كان الشخص الذى وقعت منه المخالفة قد حكم عليه فى مخالفة أخرى أو دفع قيمة الصلح فى خلال ثلاثة الأشهر السابقة على وقوع المخالفة المنسوبة اليه

الشخص الذي تقع منه محالفة ويريد أن يدفع قيمة الصلح عنها يجب عليه قبل الجلسة وعلى كل حال في مدة ثمانية أيام من يوم علمه بالقل عمل من الاجراآت في الدعوى أن يدفع مبلغ و قرشا مصريا ياخذ به قسيمة إما الى خزينة المحكمة وإما الى النيابة وإما الى أي مامور من مامورى الضبطية القضائية مرخص له بذلك من ناظر الحقائية

٤٨ ـ فى الاحوال التي يقبـــل فيهــا الصلح تنقضى الدعوى العمومية بدفع مبلغ الصلح

وعلى ذلك ليس لمن أضرت به المخالفة أن يرفع الدعوى الى المحكة بتكليف منـه مباشرة بل له فقط حق فى رفع دعوى مدنيـة بطلب التعويض

الب أب الحامس الشكامي من الدعب القدة الدرة ؛

(في الشكاوي وفي المدعى بالحقوق المدنية)

کاوی التی لایدعی فیها أربابها بحقوق مدنیة تعد من قبیل التبلیغات

ولا يعتبر المشتكى أنه مدع بحقوق مدنية الا اذا صرح بذلك فى الشكوى أو فى ورقة مقدمة بعدها أو اذا طلب فى احداهما تعويضا قا

 ١ - كل شكوى أو ورقة نتضمن الدعوى من أحد بحصول ضرر له ويصرح فيها بأنه مدع بحقوق مدنية يجب أن ترسل الى النيابة العموميـــة

والجنح مواد المخالفات والجنح المدنية فى مواد المخالفات والجنح أن يرفع دعواه الى المحكمة المختصة بها مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها بشرط أن يرسل أوراقه الى النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام

٣٥ - يجب على المدعى بالحقوق المدنية أن يعين له محلا في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة المختصة بالحكم في دعواه اذا لم يكن متيا فيها وان لم يفعل ذلك يعلن ما يلزم اعلانه اليه الى قلم كتاب المحكمة و يكون ذلك صحيحا

يجوز لكل من ادعى حصول ضرر له من جناية أو جنحة أو غالفة أن يقدم شكواه بهذا الشأن ويقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة.

يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أى حالة
 كانت عليها بشرط أن يدفع الرسوم مع عدم الاخلال بالتعويضات التي
 يستحقها المتهم ان كان لها وجه

٣٥ _ يكون الاجراء في يتعلق بالتضمينات في الاحوال التي تقضى فيها الشريعة الاسلامية بالدية بحسب الاحكام المقررة في الشريعة المذكورة انما لا تتبع هذه الاحكام الا في حق الاشخاص السارية عليهـــم

الكتاب الثــانى فى التحقيق بمعرفة أحد قضاة التحقيق

الباب الاول (فى تعيين قاضى التحقيق)

٧٥ ـ اذا رأت النيابة العمومية فى مواد الجنايات أو فى جنح التزوير والتفالس والنصب والخيانة أن هناك فائدة فى تحقيق الدعوى بمعرفة قاضى تحقيق بالنظر لظروفها الحصوصية فيجوز لها فى أى حالة كانت عليها الدعوى أن تخابر رئيس المحكمة الابتدائية وهو ينتدب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق

۵۸ ـ ومتى أحيلت الدعوى على هذا القاضى كان مختصا دون غيره بمباشرة تحقيقها فاذا كان أحد أعضاء النيابة العمومية أوأى مامور من مامورى الضبطية القضائية قد ابتدأ فى اجراآت التحقيق كان للقاضى الحق فى اعادة مايرى له غير مستوفى منها يجوز للتهم فى كل الاحوال أن يرفع لقاضى التحقيق قبل
 استجوابه مسألة عدم اختصاصه بالدعوى أو عدم جواز سماعها بناء
 على أن الفعل المسند اليه لم يكن مستوجبا للعقوبة على حسب القانون

• 7 _ على قاضى التحقيق أن يحكم فىظرف أربع وعشرين ساعة فى تلك المسائل الفرعية بعــد تقديم أقوال أحد أعضاء النيــابة العمومية فيها الكتابة وبعد سماع أقوال المدعى بالحقوق المدنية

٦١ ـ تجوز المعارضة من جميع الخصوم فى الأمر الذى يصدر من قاضى التحتميق بالحكم فى المسائل الفرعية المذكورة بشرط تقديمها فى ظرف ثلاثة أيام من وقت اعلان الأمر المذكور

وتحصل المعارضة بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة وترفع بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية الى المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة ولايستأنف الحكم الذى يصدر من تلك المحكمة

وتقــديم المعــارضة يوقف الاستجواب دون غيره من الاجراآت المتعلقة بالتحقيق

اذا طلبت محكة الاستئناف اقامة دعوى عمومية فيقوم باداء وظائف قاضى التحقيق من تعينه لذلك من أعضائها

و يجوز لمن تعينه محكمة الاستئناف من أعضائها لهـذا الغرض أن ينتدب لاجراآت التحقيق أحد قضاة المحكمة الابتدائية التي يلزم استيفاء تلك الاجراآت فى دائرتها

الباب الشانی (فیالأدلة والسبراهین)

۲۳ ـ يستصحب قاضى التحقيق فى جميع اجرا آته كاتبا يمضى
 معه الحـاضر ويحفظ الأوامر والأوراق

(الفصل الأول _ فى الأدلة المحسوسة)

٦٤ _ يجب على قاضى التحقيق أن يثبت حالة الشئ أو الانسان الذى وقعت عليه الجناية وأن يجمع كافة الأدلة المحسوسة التى بها يمكن الوصول الى معرفة الجانى ومعرفة درجة الجناية

٦٥ ــ اذا استلزم اثبات الحالة الاستعانة بطبيب أو أحد من أهل الفن فيجب على قاضى التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته

٦٦ ـ اذا اقتضى الحال اجراء التحرى أو اثبات الحالة بدون حضور قاضى التحقيق بسبب ضرورة بعض أعمال تحضيرية أوتجارب متكررة أوبًاى سبب آخر فيجب على القاضى المذكور أن يصدر أمرا بذلك تذكر فيد الأسباب وتبين أنواع اثبات الحالة وأنواع التحقيق مع تعيين مايراد اثبات حالته أو تحقيقه

٧٧ ـ يجب على الأطباء ورجال الفن أن يحلفوا يمينا أمام قاضى التحقيق على ابداء رأيهم بحسب الذمة ويقــدموا تقريرا بالكتابة توضع عليه امضاؤهم ويرفق أوراق التحقيق لاعتباره على حسب الاقتضاء

٦٨ _ يجب على قاضى التحقيق أن يجمع كافة البراهين التي تثبت أن الأشياء والأوراق والكتابات المتعلقة بالواقعة الحنائية هي بعينها ويسوغ له أيضا أن ينتقل الى منزل المتهم سواء طاب منه ذلك أو من تلقاء نفسـه ليفتش فيه عن الأوراق وعن جميع مايري حصول فائدة منه لظهور الحقيقة

 ٧ - يجوز لقاضى التحقيق أن يضبط فى مصلحة البوسطة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وأن يضبط فى مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التي يرى حصول فائدة منها لظهور الحقيقة ويكون ذلك بناء على أمر مشتمل على الاسباب المبنى عليها

اذا لزم اجراء التفتيش فى جهة خارجة عن المدينة المقيمة بها الحكة من الجهات الداخلة فى دائرة اختصاص الحكة المذكورة يجوز لقاضى التحقيق أن يكلف أحد مأمو رى الضبطية القضائية باجراء التفتيش والأعمال المذكورة فى مادتى ٩٨ و ٩٨ أما اذا كانت الحهة المقتضى اجراء التفتيش فيها خارجة عن دائرة اختصاص تلك الحكة فلقاضى التحقيق أن يطلب من رئيس النيابة العمومية بالحكة الكائنة فى دائرتها الجههة المذكورة أن يباشر الأعمال المتقلم ذكرها ويسوغ لرئيس النيابة المذكور اذا اقتضى الحال ذلك أن ينتدب لاجراء التفييش أحد مامورى الضبطية القضائية

٧٧ ــ الأصول المقررة فى قانون المرافعات فى المواد المدنية بشأن تحقيق عين الأوراق التي تحصل عليها المضاهاة فى مواد التزوير والاقرار بصحتها تتبع أيضا فى التحقيقات الجنائية

(الفصل الثاني _ في الأثبات بالبينة)

۷۳ _ يجوز لقاضى التحقيق أذيسمع شهادة من يرى لزوم سماع شهادته من الشهود على الوقائع التي تثبت ارتكاب الجناية وأحوالها واسنادها للنهم أو براءة ساحته منها أو يتوصل بها الى انبات ذلك

٧٤ ـ الشهود الذين يرى لقاضى التحقيق من تلقاء نفسـ لازوم سماع شهادتهـ يكلفون بالحضـور أمامه على يد محضر أو أحد رجال الضبط بناء على أمر يصدر منه

ويجوز للقاضى المذكور فى كل الاحوال أن يسمع شهادة من يحضر له باختياره بدون سبق تكليفه بالحضور

له يجب على قاضى التحقيق أن يسمع شهادة كل شاهد طلب أحد أعضاء النيابة العمومية مباشرة حضوره وأن يامر بطلب حضوركل شاهد طلب المتهم استشهاده

و يجب عليه أيضا أن يسمع شهادة الشهود الذين يكلفهم بالحضور المدعى بالحقوق المدنية

 ٧٦ ـ ومع ذلك اذا كلف مباشرة أحد أعضاء النيابة العمومية أو المدعى بالحقوق المدنية الشهود بالحضور فتعيين اليوم لسماع شهادتهم يكون بمعرفة قاضى التحقيق انما يجب على القاضى المذكور فى كل الاحوال أن يشرع فى سماع شهادة الشهود وفى التحقيق فى أقرب وقت على قدر الامكان ولا يسوغ له أن يؤخر سماع شهادة الشهود الى ميعاد يتجاوز ثمانية أيام

٧٧ ـ اذا حصل تكليف الشهود بالحضور بناء على طلب المتهم أو بناء على طلب المتهم أو بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية جاز لقاضى التحقيق أن يطلب ممن كلفهم بالحضور منهما بيان الاسئلة التي يرام توجيهها اليهم وأن يحكم بعد ذلك بأمر, يصدر منه بصرف النظر عن الاستشهاد المطلوب وللخصم المعارضة في ذلك الأمر, في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تبليغه اليه وتقدم المعارضة المذكورة الى المحكمة الابتدائية في أودة المشورة

الشهود على انفراده بغير حضور الباقى لكن تجوز مواجهة بعضهم بالبعض الآخر بعد ذلك

و يكون سماع الشهادة على وجه العموم فى جلسة علنية ومع ذلك يجوز لقاضى التحقيق أن يَامر, بسماعها فى جلسة سرية مراعاة لاحقاق الحق أو للآداب أو لظهور الحقيقة

٧٩ ـ يجب على الشهود أن يحلفوا يمينا على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون غيره انحا يحوز لقاضى التحقيق أن يسمع على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين شهادة من يصح تجريحـ من الشهود بمقتضى ماهو مقرر فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية

٨٠ _ يجب على قاضى التحقيق أن يطلب من كل واحد من الشهود أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصنعته ومحل سكنه

١٨ - يحضر المتهم فى الجلسة و يجوز له أن يوجه الى الشهود
 الاسئلة التى يرى له لزوم توجيهها اليهم سواء كان بنفسه أو بواسطة
 المدافع عنه

ويحضر فى الجلســـة أيضا أحد أعضاء النيابة العموميـــة والمدعى بالحقوق المدنية

٨٢ ـ يجوز لقاضى التحقيق أن يسمع شهادة شهود بغير حضور المتهم ولا أحد من أعضاء النيابة العمومية ولا المدعى بالحقوق المدنية اذا رأى لزوما لذلك الحات تعتبر الشهادات التي تسمع على همذا الوجه أنها على سبيل الاستدلال فقط ولا نتلى في أثناء المرافعة الا بعد سماع شهادة الشهود في الجلسة العلنية

۸۳ _ يكتب الكاتب المعين مع قاضى التحقيق أجو بة الشهود وشهاداتهم بغير تحشير بين السطور وان حصل شطب أو تخريج فيصدق عليه القاضى والكاتب والشهود ويضع على جميع ذلك كل منهم امضاءه والا فلا يعتبر ولا يعمل به

من القاضى والكاتب امضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه واقراره بانه مصرعليها فان امتنع عن وضع امضائه أولم يمكنه وضعه يذكر ذلك فىالشهادة وفى كل الأحوال يضع كل من القاضى والكاتب امضاءه على كل صحيفة منها

• ٨ - يجب على كل من دعى المحضور أمام قاضى التحقيق لتأدية شهادة أن يحضر بناء على الطلب المحرر اليه والا يصدر القاضى المذكور بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية حكما انتهائيا لايستأنف بالزامه بدفع غرامة لاتزيد عن جنيه مصرى ويكلف بالحضور ثانيا بمصاريف من طرفه فان تأخر عن الحضور في المرّة الثانية يحكم عليه بغرامة لاتزيد عن أربعة جنيهات مصرية ويجوز اصدار أمر بضبطه واحضاره

٨٦ ـ الشاهد الذي تأخرعن الحضور أولا وحكم عليه بالغرامة تجوز اقالته منها بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية اذا حضر بعد تكليفه مرة ثانية وأبدى لقاضى التحقيق أعذارا مقدولة

٨٧ – اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة على الاسئلة التي يوجهها اليه قاضى التحقيق جاز أن يحكم عليه هذا القاضى باعلى طلب النيابة العمومية بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أربعية عشر يوما فى مواد الجنيح ولا عن شهرين فى مواد الجنيات و يجوز استئناف هذه الأحكام أمام الحكمة الابتدائية و يحصل التقرير بالاستئناف فى قلم كتاب هذه المحكمة فى المواعيد القانونية وعلى حسب الطرق المعتادة

ولا تسرى أحكام هذه المادة على الاشخاص المعفين من تأدية الشهادة فى الأحوال المبينـــة فى المواد ٢٠٠ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠ و ٢٠٠ و ٢٠٠ و ٢٠٠٧ من قانون المرافعات AA ـ اذاكان الشاهد مريضاً أو له مانع عن الجضور يجب على قاضى التحقيق أن يتوجه الى محله ليسمع شهادته ويخبر بذلك النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم ويكوب لهم الحق فى الحضور بأنفسهم عند سماع شهادة الشاهد المذكور أو بواسطة وكلاء عنهم ولهم أيضا أن يوجهوا اليه الاسئلة التى يرى لهم لروم توجيهها اليه كا ذكر فى المواد السابقة انما لقاضى التحقيق الاجراء بموجب الحق الذى له بمقتضى المادة ٨٢ من هذا القانون

٨٩ ــ اذاكان الشاهد مقيما خارج دائرة اختصاص المحكمة يجوز لقاضى التحقيق فى الحالة المبينة فى المادة السابقة وفى غيرها من الاحوال أن يوكل فى سماع الشمادة رئيس النيابة العمومية بالمحكمة المقيم بدائرتها الشاهد المذكور

• 9 _ فاذاكان الشاهد مقيا بدائرة المحكمة ولكن فى جهة بعيدة عن مركزها يجوز لقاضى التحقيق فى كل الأحوال أن ينتسدب أحد مامورى الضبطية القضائية لسماع شهادته متى رأى أن الاحوال تسمح بذلك

٩ - يجب على قاضى التحقيق فى الأحوال التى يوكل فيها غيره
 فى اجراء بعض تحقيقات أوسماع شهادة شاهد أن يعين الاجراآت
 اللازم اجراؤها والوقائع التى يلزم استشهاد الشاهد عليها

٩٢ ـ كافة القواعد والأصول المقررة قانونا فيما يتعلق بالشهود
 فىالمواد المدنية تتبع فىالمواد الجنائية الا اذا وجد نص يخالف ذلك

الباب الشالث

(في الطرق والإجراآت الاحتياطية التي يلزم اتخاذها في حق المتهم)

٩٣ ـ اذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور أو اذاكانت المادة المتهم بها من قبيل المبين في الحادة ١٥ من هـذا القانون جاز لقاضى التحقيق أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره وعلى القاضى المذكور في هذه الحالة أن يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة بالاكثر من وقت تنفيذ الامر المتقدم ذكره

92 - اذا تبين بعد الاستجواب أوفى حالة هرب المتهم أوعدم حضوره أن الشبهات كافية وكانت الجناية أو الجنحة تستوجب العقاب بالحبس أو عقابا آخر أشد منه جاز لقاضى التحقيق أن يصدر في الحال أو عقب ذلك أمرا بسجن المتهم ويجب عليه اذ ذاك أن يستجوب المتهم في ظرف أربع وعشرين ساعة أو أن يبدل أمر الضبط والاحضار بامر بسجنه

• ٩ ـ يلزم أن يكون الأمر, بالضبط والاحضار ممضى ومحتوما ممن أصدره ومشتملا على اسم المتهم بالايضاح الكافى على قدر الامكان ومشتملا أيضا على موضوع التهمة وعلى التنبيه على من يكون حاملا له من المحضرين أو من مأمورى الضبط والربط بأن يقبض على المتهم ويحضره أمام قاضى التحقيق ويلزم أن يكون مؤرخا

 ٩٦ _ اذا تعذر احضار المتهم فورا أمام قاضى التحقيق بسبب بعد المسافة أوضيق وقت ضبطه يصير ايداعه مؤقتا فى محل مامون من السجن منفردا عن الأشخــاص المحكوم عليهـــم أوالأشخاص المسجونين بناء على أوامر صادرة بذلك

٩٧ _ يجب اطلاع المتهم على أصل الأمر الصادر بضبطه واحضاره عند تنفيذ هذا الأمر و يجب تسليمه صورة منه مالم يكن عبوسا احتياطا على حسب ماهو مقرر فى المادة السابقة وفى هذه الحالة تسلم الصورة الى مأمور السجر بعد أن يوقع على الاصل بالاستلام

٩٨ ــ لا يجوز لقاضى التحقيق أن يصدر أمرا بالسجن في الاحوال التي تقتضى ذلك الا بعد سمايج أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى العضو المذكور أن يبدى أقواله وطلباته بعد اطلاعه على التحقيق

بازم أن يكون الأمر بالسجن مشتملا على البيانات التي يشتمل عليها الأمر بالضبط والاحضار وينبه فيه على مامور السجن باستلام المتهم ووضعه فى الحبس

١٠٠ هـ يجب اطلاع المتهم على أصل الامر الصادر بسجنه عند القبض عليه وتسليم الصورة لمامور السجن بعد توقيعه على الاصل بالاستلام

١ - ١ - الايجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار أو أوامر السجن بعد مضى ستة أشهر من تاريخ صدورها مالم يؤشر عليها قاضى التحقيق أو رئيس النيابة العمومية تأشيرا جديدا مؤرخا

 ۲۰۲ ـ یجوز لقاضی التحقیق فی کل الأحوال أن یامر بعدم خالطة المتهم المحبوس لغیره من المسجونین و بان لایزوره أحد ومعذلك فللمتهم الحق فی أن یتحادث مع المحامی عنه علی انفراد

 ١٠٠ - يجوز لقاضى التحقيق فى كل وقت أن يصدر أمرا بالغاء أمر صدر منه لكن اذاكان الامر المقصود الغاؤه صادرا بسجن المتهم يجب على القاضى أن يسمع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية قبل ذلك

٤٠١ ـ يجوز للتهم فى أى وقت شاء أن يطلب الافراج عنـه مؤقتا ويرفع هذا الطلب الى قاضى التحقيق الذى يحكم فيه بنـاء على مايبديه أحد أعضاء النيابة العمومية بالكتابة وذلك بعد سمـاع أقوال المتهم وأقوال العضو المذكور

ولا يفرج عن المتهم الا بعد أن يعين محلاله فى الجهة الكائن بها مركز المحكمة ان لم يكن مقيا فيها وبعد تعهده بّان يحضر فى أوقات تحقيق الدعوى وتنفيذ الحكم بجرد طلبه لذلك

١- ١ - تجوز المعارضة فى الامر الذى يصدر من قاضى التحقيق فى الحالة المبينة فى العبارة الاخيرة من المادة ١٠٣ وفى الحالة المبينة فى المادة ١٠٤ أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة ولا يقبل النظلم من الحكم الذى يصدر فى تلك المعارضة

ويكون حصول تلك المعارضــة بنقر يريكتب فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف أربع وعشرين ساعة ويبتدئ هــذا الميعاد بالنسبة لأعضاء النيابة العمومية من وقت صدور الامر من قاضى التحقيق أما بالنسبة للتهم فيبتدئ من وقت اعلانه اليه

١٠١ ـ اذا رفض طاب الافراج بناء على المعارضة أو بغير حصول معارضة فى الميعاد المقرر فى القانون فلا يجوز للتهم تجديده مرة ثانية غير أنه يسوغ لقاضى التحقيق فى كل الاحوال أن يامر بناء على التماس المتهم ألد كور ويكون صدور الأمر بذلك بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومبة وبناء على ماييديه بالكتابة

١٠٧ _ لايقبل من المدعى بالحقوق المدنية طاب حبس المتهم
 ولا تسمع منه أقوال فى المناقشات المتعلقة بالافواج عنه

١٠٨ ـ يجب حتما فى مواد الجنح الافراج عن المتهـم بالضمان
 بعد آخر استجوابه بثمانية أيام اذا كان له محل ولم يسبق الحكم عليــه
 بالحبس أكثر من سنة

١٠٩ ـ وأما فى الجنايات فالافراج مؤقت اليس بواجب حتما
 لكن لقاضى التحقيق أن يامر به مع اشتراط الضمان

١ ١ ـ اذا صدر أمر بالافراج بالضمان فببلغ الضمان يقدره قاضى التحقيق أو تقدره المحكمة عند الحكم منها فى النظم من أمر ذلك القاضى ويخصص فى حالة الحكم على المتهم لدفع ما يأتى بترتيبه

أولا ــ المصاريف التي صرفتها الحكومة

أولا _ مصاريف تنفيــذ الحكم غير الغرامة وغير المصاريف التى صرفت قبل انعقاد الجلسة

ثانيا _ الجزاء علىتخلف المتهم عنالحضور أمام القاضى أوالمحكمة

١ ١ ١ _ اذا لم ينته التحقيق فى ظرف ثلاثة شهور من يوم القبض على المتهم وسجنه وجب رفع الامر بالسجن للحكمة الابتدائية بناء على تقرير من قاضى التحقيق أو على طلب المتهم

وتقرر المحكمة حال انعقادها بهيئة أودة مشورة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية مااذاكان هناك وجه للاستمرار في التحقيق مع اطالة مدة السجن الاحتياطي أو مع الافراج المؤقت عن المتهم بالضماف أو صرف النظر عن محاكمته والافراج عنه قطعيا

١١٢ _ اذا خرجت القضية من يد قاضى التحقيق يرفع طلب الافراج الى المحكمة الابتدائية وهى تحكم فىذلك الطلب فى أودة المشورة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية ولايقبل النظلم من الحكم الذى يصدر منها

117 _ اذا صدر أمر بالافراج عن المتهم ثم تقوت دلائل الشبهة جاز في كل الاحوال اصدار أمر آخر بحبس المتهم المذكور ثايا

ويصدر الامر, بالحبس فى هذه الحالة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية من قاضى التحقيق أو مرن قاضى أو رئيس المحكة المرفوعة اليها الدعوى

1 1 1 _ اذا دعى المتهم بالطرق القانونية للحضور بعد الافراج عنه مؤقتا ولم يحضر أمام قاضى التحقيق أو المحكمة على حسب الاحوال جاز اصدار أمر بسجنه والحكم عليه أيضا بدفع غرامة لاتزيد عن خمسة بجنهات مصرية

• 1 1 _ اذا أفرج عن متهم بجناية افراجا مؤقتا يجب فى كل الأحوال القبض عليه وحبسه بناء على الامر الذى يصدر من قاضى التحقيق باحالته على المحكمة الابتدائية الجنائية (١)

الباب الرابع(٢)

(فى قفل التحقيق وفى الأوامر التى تصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وفى الاحالة)

١٩٦ _ اذا رؤى لقاضى التحقيق أن الواقعة ليست جناية ولا جنحة ولا مجالفة فيحكم بامر يصدر منه بأنه لاوجه لاقامة الدعوى ويفرج فورا عن المتهم ان كان محبوسا وفى ظرف أربع وعشرين ساعة يرسل الامر المذكور لقلم النيابة العمومية ويعلن للذكور لقلم النيابة العمومية ويعلن للذكور لقلم النيابة العمومية ويعلن للذكل بالحقوق المدنية

⁽١) ر . قانون نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٦ (صفحة ١٠٠

⁽٢) ر . قانون نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٩ (صفحة ١٠٤)

للعارضة فيه ان أراد بالكيفية وفى المواعيد المقررة لذلك بمــادتى ١٢٢ و ١٢٤ من هذا القانون

۱۱۷ ـ اذا رأى القاضى المذكور أن الواقعة ليست الا مجرّد غــ اذا رأى القاضى المذكور أن الواقعة ليست الا مجرّد غــ ان كان على محبوساً

۱۱۸ حاما اذا رأى أن الواقعة تعد جنحة فيحيل المتهم على محكة الجنح واذا كانت الجنحة فيهذه الحالة تستوجب العقاب بالحبس وكان المتهم مسجونا فيصير ابقاؤه فى السجن مؤقتا أما اذا كانت الجنحة لاتستوجب العقاب المذكور فيفرج عنه بغير ضمان بشرط أن يحضر أما الحكة عند طلبه أو تكليفه بالحضور أو التنبيه عليه بذلك

۱۹۹ ـ اذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة من قبيل الجنايات يحيل المتهم على محكمة الجنايات

٢٠ - الاوامر التي تصدر من قاضي التحقيق بالاحالة على احدى المحاكم يجب في جميع الاحوال أن تذكر فيها مواد القانون المبنية عليها التهمة

الالم الماليابة العمومية الأمر الماليابة العمومية الأمر الصادر بالاحالة وأوراق الدعوى والأوراق الدالة على النبوت في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ الأمر المذكور وعلى الكاتب أن يحبر به المتم وان وجد مدع بحقوق مدنية فيعلن اليه أيضا

۱۲۲ مـ وتجوز لأعضاء النيابة العموميسة دون غيرهم المعارضة فى الأمر الصادر بالاحالة متى اقتضى الحال ذلك مراعاة للقانون وتكون المعارضة منهم بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف ثمان وأربعين ساعة من يوم ارسال الأمر بالاحالة

۲۳ ↑ _ اذا لم تحصل المعارضة من النيابة العمومية وجب عليها أن تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة بالدعوى على حسب ماتدون في الأمر الصادر بالاحالة

١٢٤ _ فان حصلت المعارضة من النيابة العمومية فى الأمر الصادر بالاحالة وجب عليها أن تقدّمها الى المحكة الابتدائية فى ظرف ثلاثة الأيام التالية للميعاد المقرر فى المادة ١٢٧ وعلى المحكة أن تحكم فى المعارضة على الفور حكما قطعيا لايقب للطعن فيه ويكون حكها فى ذلك فى أودة مشورتها بدون حضور أحد من الخصوم بناء على مايبديه أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى مايقدمه المدعى بالحقوق المدنية والمتهم من التقارير إن قدما شيًا من ذلك

م ٢٠ _ لايسوغ للقاضى الذى حكم بًاودة المشورة فى المعارضة فى أمر بالاحالة أن يكون من ضمن الدائرة التي تحكم فى الموضوع

177 _ تقسديم المعارضة يجمسل الدعوى فى الحالة التى كانت عليها من قبل و يجوز للحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة أن تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى اذا اقتضى الحال ذلك والا تحيسل المتهم فورا على المحسكة التى يرى لهما اختصاصها بالحكم فى الدعوى

VY 1 - الامر الصادر من قاضى التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو من المحكمة بناء على المعارضة المرفوعة أمامها لا يمنع من الشروع ثانيا فيا بعد فى اتمام اجرا آت الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فى الدعوى وتعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والاوراق والمحاضر التي لم يمكن عرضها لقاضى التحقيق أو للحكمة عند رفع المعارضة لها ويكون من شانها تقوية البراهين التي وجدت أولا ضعيفة أو زيادة الايضاح المؤدى لاظهار الحقيقة

الكتاب الثالث في محساكم المـــواد الجنسائيـــة

البــاب الأول (في محكـــة الخـــالفات)

۱۲۸ ـ يحكم قاضى الامور الجزئيسة فى الافعال المعتبرة قانونا خالفات فان لم يوجد فمامور من مامورى الضبطية القضائية يعين لذلك بامر عال بناء على طلب ناظر الحقانية

وكدلك ان لم يوجد أحد من أعضاء النيابة العمومية فيقوم باداء وظيفته بمحكمة المخالفات مامور من مامورى الصبطية القضائية ينتدبه النائب العمومي ١٢٩ ـ تحال القضايا على القاضى باس يصدر من قاضى التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف المذعى عليـ مباشرة بالحضور أمامه من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المذعى بالحقوق المدنية

 ٣٠ لـ يكلف المذعى عليه بالحضور أمام المحكمة بميعاد يوم
 كامل بالأقل خلاف مواعيد مسافة الطريق وتذكر فى و رقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التى تقضى بالعقوبة

ا ٣١ _ يجوز لقاضى المخالفات فى كل الاحوال بناء على طلب أحد الخصوم أو أحد أعضاء النيابة العمومية أن يُامر قبل انعقاد الجلسة باجراء جميع الانباتات والتحقيقات المختصرة التى تستلزم السرعة

۱۳۲ ـ اذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور ولم يرسل وكيلا عنه فى اليوم المعين بورقه التكليف يحكم فى غيبته

سسس ما بيا في ظرف ثلاثة الأيام التالية لاعلان المعارضة في الحكم الصادر غيابيا في ظرف ثلاثة الأيام التالية لاعلان الحكم المذكور خلاف مواعيد مسافة الطريق ويجوز اعلان ذلك الحكم بملخص على النموذج الذي يقرره ناظر الحقانية وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وتستازم التكليف بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظرها فيها ويجب اعلان تلك المعارضة للدعى بالحقوق المدنية قبل انعقاد الجلسة باربع وعشرين ساعة

وتعتبر المعارضة كأن لم تكن اذا لم يحضر المعارض ولا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية ١٣٤ _ يتلو الكاتب أوراق التحقيق ماعدا محاضر شهادة الشهود التى لا يصح ذكرها فى المرافعة الا بعد سماع الشهادة ثم يقدم أحد أعضاء النيابة العمومية طلباته و بعد ذلك يسئال القاضى المتهم عما اذاكان معترفا بارتكاب الفعل المسند اليه أملا فان أجاب بالايجاب يحكم بغير مناقشة ولا مرافعة وأما اذا أجاب بالسلب فيشرح العضو المذكور التهمة ويقدم المدّعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته الختامية ثم تسمع شهادة شهود الاثبات ويكون توجيه الاسئلة للشهود من ذلك العضو السابق ذكره وللدعى بالحقوق المدنية أن يستجو با الشهود المذكور ين مرة ثانية ذكره وللدعى بالحقوق المدنية أن يستجو با الشهود المذكور ين مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة غنها فى أجو بتهم عن أسئلة المتهم

• 1 و بعد سماع شهادة شهود الاثبات يبدى المتهم أوجه المدافعة و يصير طلب شهود النفى واستجوابهم بمعرفة المتهم أولا ثم بمعرفة من يكون حاضرا من أعضاء النيابة العمومية و بعده بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية و يجوز للتهم أن يوجه للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها فى أجوبتهم عن الاسئلة التي وجهها اليهم من كان حاضرا من أعضاء النيابة العمومية أو المدّعى بالحقوق المدنية

و بعد سماع شهادة شهود النفى يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمدّعى بالحقوق المدنية أن يطلب سماع شهادة شهود اثبات غير الشهود الأول وأن يطلب حضور الشهود الأول المذكورين لا يضاح أو تحقيق الوقائم التي أذى شهود النفى شهادتهم عنها

١٣٦ - يجوز للقاضى فى أى حالة كانت عليها الدعوى أن يوجه للشهود أى سؤال يرى له لزوم توجيهه اليهــم لظهور الحقيقة أو يًاذن للحصوم بذلك

و يجب عليه منع توجيه أسئلة للشاهد لا يكون لها تعلق بالدعوى ولا جائزة القبول

ويجوز له أيضا أن يمتنع عن سماع شهادة شهود عنوقائع يرى له أنها واضحة وضوحا كافيا

و يجب عليه أن يمنع عن الشاهه كل كلام بالتصريح أو التلميح وكل اشارة مما يترتب عليه اضطراب أفكاره أو تخويفه وعليه أيضا أن يمنع توجيه أى سؤال مخالف للآداب أو مخل بالشرف اذا لم يكن له تعلق بوقائع الدعوى أو بوقائع أخرى تتوقف عليها معرفة حقيقة وقائع الدعوى

۱۳۷ _ لا يجوز استجواب المتهم الا اذا طلب ذلك فان طلبه يستجو به أقلا المدافع عنـه ثم من يكون حاضرا من أعضاء النيابة العمومية ثم المذعى بالحقوق المدنية

واذا ظهر فىأثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة فيطلب القاضى منه الالتفات اليها ويرخص له بتقديم تلك الايضاحات

۱۳۸ ـ بعد سماع شهادة شهود الاثبات وشهود النفي يجوز لمن يكون حاضرا بالجلسة من أعضاء النيابة العمومية وللدعى بالحقوق المدنيــة وللتهم أن يتكلم الا أنه يلزم فى كل الاحوال أن يكون المتهم آخرمن يتكلم ويلزم أن يبين فى محضر الجلسة أن الاجراآت السالف ذكرها صار استيفاؤها

1 ٣٩ _ تعتــمد فى واد الخــالفات التى تقع فيا يتعلق باوامر الضبطية المحاضر التى يحررها الماًمورون المختصون بذلك الى أن يثبت ماينفيهــا

كاليف الشهود بالحضور يكون بناء على طلب المدّعى بالحقوق المدنية أو أحد أعضاء النيابة العمومية أو المتهم

1 2 1 _ اذا كلف أحد الشهود بالحضور وتخلف عنه جاز الحكم عليه بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية بدفع غرامة لاتزيد عنى خسين قرشا مصريا فى أقل مرة ثم يكلف بالحضور ثانيك فان تأخر أيضا جاز القبض عليه واحضاره قهرا والحكم عليه بغرامة لاتزيد عنى ثلاثة أيام

٢ ١ .. اذا حضر فى ثانى مرة بناء على تكليفه بذلك من حكم على الشهود بدفع غرامة بسبب تخلفه عن الحضور فى أول مرة وأبدى أعذارا صحيحة جاز اعفاؤه من الغرامة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية

سلام الشاهد لم يكن ضروريا لظهور الشاهد لم يكن ضروريا لظهور الحقيقة جازله فى كل الاحوال أن يصرف النظر عن حضوره ويستمر فى التحقيق من وقت تخلفه فى أول مرة وفى هذه

الحالة يجوز الطعن فى الحكم الصادر على الشاهد و يكون ذلك بالطرق المعتادة المتعلقة بالمعارضة

ويقبل الاستئناف في كلالأحوال في الأحكام الصادرة على الشهود بمقتضى المادتين السابقتين والمادة الآتية

١٤٤ _ اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة أمام المحكة يحكم عليـ ه بغرامة لا تزيد عن جنيــ ه مصرى أو بالحبس مدة لا تنجاوز أسبوعا

• \$ 1 _ يجب على الشهود الذين تجاوز سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا يمينا على أنهم يقولون الحق ولا يشهدون بغيره و إلاكات العمل لاغبا

١٤٦ _ يدون الكاتب أسماء الشهود وألقابهم وصناعة ومحل
 اقامة كل منهم وخلاصة أقواله

فاذا كانت الواقعــة ممــا يجوز أن يحكم من أجلها بعقوبة غيرالغرامة والتعويضات والرد والمصاريف يدقرن الكاتب شهادة الشهود بتمــامها ويصدّق القاضي على عبارتها وتحفظ مع أوراق الدعوى

اذا رؤى أن الواقعة غير ثابتة أولا تعدّ مخالفة وليست فيها شبهة جنحة ولا جناية يحكم القاضى بعراءة المتهم ويجوز له مع ذلك أن يحكم في التعويضات التي قد يطلبها الخصوم بعضهم من بعض

﴿ ٤٨ لِـ اذا رأى القاضى وجود شبهة تدل على أن الواقعة جناية أو جنحة يحكم بعدم اختصاصه ويرسل الاوراق للنيابة العمومية لتعمل بمقتضى أحكام الباب الشاك من الكتاب الأول من هذا القانون

٩٤ ١ - كل حكم صادر بعقو بة يجب أن يكون مشتملا على بيان الواقعة المستوجبة للحكم بالعقو بة وأن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه و إلا كان باطلا

. • • • - لا يحكم القاضى فى التعويكمات إلا اذا كانت لاتزيد عن النصاب الذى يجوز للقراضى الجزئى الحكم نميه نهائيا

١٥١ ـ يجب اصدار الحكم في الحلسة التي حصلت فيهــا المرافعة أو في الحلسة التالية لها بالاكثر

۲۰۱ _ يجب على كاتب الجاسة أن يجرى امضاء نسخة الحكم الاصلية في اليوم التالى ليوم النطق به

المحكوم على حكم صائع في مخالفة يجوز استثنافه من المحكوم عليه اذا كان مشتملا على عقو بات أخرى غيرالغرامة أو التعويضات أو الرد أو المصاريف و يجوز استثنام أيضا من النيابة العمومية اذا, طلبت الحكم بتلك العقو بات للاحرى ولم يحكم القاضى بها

وفيها عدا الاحوال السابقة لايجوز استئناف الحكم من المحكوم عليه أو من النيابة العمرميــة إلا بسبب خطاً فى تطبيق نصوص القانون أو فى تاويلها

كه ل _ يطلب الاستئناف بتقرير يكتب فى قلم "اب المحكة فى ظرف ثلاثة الأيام التالية لصدور لملحكم المستأنف اذا كان بمواجهة

الخصوم وَآمَلاذا كان صادرا فى الغيبة ففى ُظرف ثلاثة الأيام التالية لانقضاء ميعاد المعلوضة

ويرفع الاستئناف للجكمة الابتدائيـة مالم ينص على خلاف ذلك وتكلف النيابة العموميـة الخصوم بالحضور الى تلك المحكمة فى ميعاد ثلاثة أيام كاملة

و يكون الاجراء أمام المحكمة المكركورة بمراعاة الاصول والقواعد المقررة فى الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا الكتاب

 الأحكام الصادرة بالغرامة و بالمصاريف تكون وأجبة التنفيذ فورا ولو مع حصول استثنافها

وكذلك الحال اذا كانت صادرة بالحبس إلا اذا قدّم المتهم كفالة بأنه اذا لم يستأنف الحكم لا يفر من تنفيذه عند انقضاء مواعيد الاستئناف وانه اذا استأنفه يحضر في الحلسة ولا يفر من تنفيذ الحكم الذي يصدر . وكل حكم صادر بعقوبة الحبس يعين فيه المبلغ الذي يجب تقديم الكفالة به

الباب الثانی (محـــاکم الجنــــح)

(الفصل الأول ـ فى محكمة أول درجة للجنح)

٦ - المحكم قاضى الامور الجارئية فى الأفعال التى تعتبر جنحا
 بنص قانوني

الحمر من يصدر من الحكمة بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامها من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية

١٥٨ ـ تكليف المدعى عليه بالحضور يكون بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة وذلك في عدا حالة مشاهدة الجانى متالمسا بالجناية فانه لايكون فيها التكليف بالحضور بميعاد وتذكر فى ورقة التكليف بالحضور بالعقو بة

اذا رفعت الدعوى على المتهم للحكمة فى حالة مشاهدته
 متلبسا بالجناية وطلب اعطاءه ميعادا لتحضير المدافعة عن نفسه يًاذن
 له القاضى بميعاد ثلاثة أيام بالأقل

فاذا لم يطلب المتهم ميعادا ورأى القاضى أن الدعوى غير صالحة للحكم يامر بتأخيرها لاحدى الجلسات القريبة لزيادة التحرى والتحقيق ويبق فى هـذه الحالة المتهم بالسجن أو يامر بالافراج عنـه مؤقتا اذا اقتضى الحال ذلك سواءكان بضانة أو بغيرها

١٦٠ _ والأحكام المقررة فى الباب الأول من هذا الكتاب المتعلقة بالاجراآت فى الجلسة تتبع فى مواد الجنح مالم يخالفها نص من النصوص الآتية بعد

١٦١ ـ يجب على المتهم بفعل جنحة تستوجب العقو بة بالحبس
 ان يحضر بنفسه

وأما فى الأحوال الأخر فيجوز له أن يرســـل وكيلا عنه وهـــذا مع عدم الاخلال بمـــا للقاضى من الحق فى أن يًامر بحضوره بنفسه

١٦٢ _ اذا لم يحضر المتهم بنفسه ولم يرسل وكيلا عنــه على حسب المقرر فى المــادة السابقة يجوز الحكم فى غيبته بعــد الاطلاع على الأوراق

۱۳۳ م. تقبل المعارضة على حسب ماهو مقرر فى المادة ۱۳۳ و ستازم ضمنا التكليف بالحضور فى أول جاسة يمكن تكليفه بالحضور فيها

١٦٤ _ يجوز للقاضى بناء على ماله من السلطة المطلقة أن يًامر بتلاوة أى ورقة يرى له لزوم تلاوتها

اذا لم يحضر الشهود فى الجلسة يجوز لكل من القاضى
 وأعضاء النيابة العمومية والخصوم أن يتلوا المحاضر التى صار تحريرها
 فى أثناء التحقيق بشهاداتهم

وكذلك يجوز لمن ذكر تلاوة تقارير أهل الخبرة أو غيرهم من الشهود الذين تخلفوا عن الحضور

177 _ يطلب حضور الشهود على يد محضر أو أحد رجال الضبط إلا فى حالة مشاهدة الجانى متابسا بالجناية فانه يجوز فيها طلب حضورهم شفاها بواسطة أحد ماموى الضبطية القضائية أو مامورى الضبط أياكان

وبعد المجاوبة منهم ألنهم حاضرون عند ندائهم باسمائهم يقادون لأودة تحصص لهم ولا يحرجون منها إلا بالتوالى لتادية الشهادة أمام المحكمة ومن تسمع شهادته منهم يبق فى قاعة الجلسة لحين قفل باب المرافعة مالم يرخص لهم القاضى بعبارة صريحة بالخروج ويجوز أن بطلب صرفهم فى أثناء سماع شهادة شاهد آخر و يصدر أمر بذلك وتسوخ مواجهتهم مع بعضهم

17٧ _ من تخلف من الشهود عن الحضور أمام المحكمة فى أول مرة بعد تكليفه به على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو بالكيفية المذكورة فى المادة ١٦٦ فى حالة مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية يحكم عليه بناء على طلب النيابة العمومية بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا واذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يحوز القبض عليه واحضاره قهرا فضلا عن الحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوما أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنيها مصريا

١٦٨ ــ من حكم عليــه من الشهود بالغرامة بسبب تخلفه عن الحضور في أول مرة ثم حضر بناء على تكليفه في المرة الثانية وأبدى أعذارا صحيحة يجوز اعفاؤه من الغرامة بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية

179 _ اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة أمام المحكة يحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنيها مصريا الا أنه لا يحكم بعقوبة تما على الاشخاص الملزمين بمقتضى المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات بكتمان الاسرار التى ائتمنوا عليها بسبب صناعتهم ولا على الأشخاص المعفين من أداء الشهادة

فى الاحوال المبينــــة فى المواد ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ و ٢٠٠٧ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية

١٧٠ ـ يدون كاتب الجلسة أسماء الشهود وألقابهم وصاعة
 كل منهم ومحله وشهادتهم ويصدّق القاضى على هذه الشهادة وتحفظ
 ف أوراق الفضية

ا ۱۷۱ ـ يصدر الحكم فورا اذاكان المتهم مسجونا فاذا لم يكن مسجونا يجوز تّأخير الحكم الى الجلسة التالية ولا يسوغ تّأخيره بعد ذلك

۱۷۲ ـ اذاكانت الواقعة غير ثابتــة أو لا يعاقب القانون عليها أوسقط الحق فى اقامة الدعوى بها بمضى المدة الطويلة يحكم القاضى ببراءة المتهــم ويجوزله أن يحكم أيضا بالتعويضات التى يطلبها بعض الحصوم من بعض

الما اذاكات الواقعة ثابتة وتعدّ جنحة فيحكم القاضى
 العقوبة ويحكم فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية

ويكون الاجراء كذلك اذا ظهر أن الواقعة الموصوفة بكونها جنحة لم تكن الا محالفة

١٧٤ _ وأما اذا وجدت قرائن أحوال "مل على أن الواقعة جناية فيحكم القاضى بعدم اختصاصه بها و يحيل الخصوم على النبابة العمومية لإجراء مايلزم

(الفصل الثاني _ الاستئناف في مواد الجنح)

 ١٧٥ ــ الاحكام الصادرة فى مواد الجنح يقبل استثنافها من المحكوم عليه ومن النائب العمومى أو أحد وكلائه

١٧٦ ـ يقبل الاستئناف من المسؤولين عن حقوق مدنية أو المدعى بحقوق مدنية فيا يتعلق بحقوقهم دون غيرها بشرط أن يزيد المبلغ الذى يطالب به المدعى بالحقوق المدنية عن النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئ أن يحكم فيه نهائيا

۱۷۷ ـ الاستثناف من المحكوم عليه أو الاشخاص المسؤولين عن حقوق مدنية أو المدّعى بالحقوق المدنية أو أحد وكلاء النائب العمومى يجب أن يرفع فى ظرف عشرة أيام بالأكثر والاسقط الحق فيه ويبتدئ هذا الميعاد من يوم صدور الحكم الا فى حالة صدوره غيابيا فلا يبتدئ فيا يتعلق بالمتهم الا من اليوم الذى لا تكون فيله المعارضة مقبولة

وطلب الاستئناف من النــائب العمومى ينبغى أن يكون فى ميعاد ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم المراد استئنافه

١٧٨ _ الاستثناف من المحكوم عليه أو المدّعى بالحقوق المدنية أو أحد وكلاء النائب العمومى يكون بتقريريكتب فى قلمكتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف

وأما الاســـتئناف من النائب العمومى فيكون بتقرير يكتب فى قلم كتاب الحكمة الابتدائية (ۍ نمرة ٦ سنة ١٩٠٥) ١٧٩ _ يرفع الاســـتئناف الى المحكمة الابتدائية (ن نمرة ٦ ســــنة ١٩٠٥)

 ١٨٠ ــ الأحكام الصادرة بالغرامة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فورا ولو مع حصول اســتئنافها وكذلك الأحكام الصــادرة بالحبس فى سرقة أو على متهم متشرد أو من ذوى السوابق

وفى الاحوال الأخرى التى يكون الحسكم فيها بالحبس تراعى أحكام الفقرة الثانية من المسادة ١٥٥ اذا كان المتهم غير محبوس

أما اذاكان المتهم محبوسا حبسا احتياطيا فيجوز للقاضى أن يًامر بتنفيذ الحكم تنفيـذا مؤقتا أو يًامر بالافراج عن المتهم بالضانة حسبا هو مقرر فى الفقرة الثانية من المــادة ١٥٥

ا ۱۸۱ ـ اذا حكم ببراءة المتهـم المحبوس حبسا احتياطيا يجب في الحال الافراج عنه ولو استؤنف الحكم الصادر ببراءته

۱۸۲ ـ على كاتب المحكمة أن يسلم أوراق الدعوى للنيابة العمومية بها وهى ترسلها لنياية المحكمة الابتدائية (ن نمرة ٢ سنة ١٩٠٥)

۱۸۳ - يرفع الاستئناف في أثناء الثلاثين يوما الى دائرة المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الاستئناف في مواد الجنح (ن نمرة ٦ سنة ١٩٠٥)

فاذا كان المتهم محبوسا وجب على النيابة اجراء ثقله فى الوقت المتاسب الى السيحن العموى بالجهة الموجودة فيها المحكمة المختصة بنظر الاستئناف

١٨٤ ــ يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الابتدائية بناء على طلب النيابة العمومية بتلك المحكمة فى ميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة (٥ تمرة ٦ سنة ١٩٠٥)

١٨٥ _ يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستثناف
 تقريرا عن القضية

وبعد تلاوة هذا التقرير تسمع قبل ابداء رأى فىالدعوى من واضع التقرير أو بقيــة الاعضاء أقوال المســـتّانف والأوجه المستند علمهــا فى استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك باقى الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم

۱۸۲ ـ يسوغ فى كل الأحوال للحكة الابتدائية أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود وتتبع فى محكة ثانى درجة المواد ۱۹۷ و ۱۷۱ ولا يجوز تكليف أى شاهد بالحضور الا اذا أمرت المحكة الابتدائية أو محكة الاستئناف بذلك (ن نمرة ٣ سنة ١٩٠٥)

۱۸۷ _ الاحكام الغيابية الصادرة من المحاكم الكلية فى ثانى درجة تجوز المعارضة فيهما على حسب ما هو مقرر فى الممادة ١٣٣ (ن نمرة ٣ سنة ١٩٠٥)

١٨٨ _ تتبع فى محكة الاســـئناف الاحكام المقررة فى المواد
 ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ من هذا القانون

۱۸۹ _ اذا رؤى للحكمة الابتدائية أن الواقعة جناية تصدر أمرا بسجن المتهم ان لم يكن مسجونا وتحيله الى النيابة العمومية وهي ترفع الدعوى الى محكمة الجايات اذاكانت القضية سبق تحقيقها بمعرفتها أو بمعرفة قاضى التحقيق والا فتشرع فى الاجراآت المدقزنة فى الباب الثالث من الكتاب الاول من هذا القانون

ولاتسری أحكام هــــذه المــادة فی حالة ما اذاكان الاســـتثناف مرفوءًا من المحكوم عليه وحده (ن نمرة ۲ سنة ۱۹۰۵)

البــاب الثالث (فی محــاکم الجنــایات) (۱)

(الفصل الأول _ في المحاكم الابتدائية للجنايات)

٩ ١ (١)_ المحكمة الابتدائيــة تحكم فى أول درجة بهيئــة محكمة
 جنايات فى الأفعال التى تعد جناية بمقتضى نص فى القانون

 ١٩ ١ (١) - تحال الدعوى على محكمة الجنايات فى أول درجة بمقتضى أمر يصدد بالاحالة من قاضى التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف النيابة العمومية للتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة

 ٩٢ أ (١)_ تتركب المحكمة المذكورة من ثلاثة قضاة لايكون من ضنهم قاضى التحقيق الذى نظر الدعوى من قبل

⁽١) ر. قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٦ (صفحة ١١٠)

(الفرع الاقل ـ في الاجراآت التي تحصل قبل انعقاد الجاسة)

٩٣ (١) على رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية أن يعلن بالتهم ما ياتى

أولا ــ ورقةالاتهام التي يحررها ويضع عليها امضاءه رئيس النيابة المدنكور أو أحد وكلائها وتكون مشتملة على بيان نوع الجناية المبنية عليها التهمة وبيان الواقعة وجميع الأحوال التي يترتب عليها تشديد العقوبة وبيان مواد القانون التي يطلب الحكم بمقتضاها ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل واذا كان التحقيق خصل بمعرفة قاضيه فيعلن مع تلك الورقة الأمم الصادر بالاحالة حصل بمعرفة قاضيه فيعلن مع تلك الورقة الأمم الصادر بالاحالة

ثانيا _ محاضر وتقارير أهل الخبرة وشهادة الشهود و يكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثمانية أيام ولا يترتب بطلان الاعلان على وقوع غلط أو سهو فى نسخ الأوراق المذكورة

ثالثا _ ورقة التكليف بالحضور ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بئلاثة أيام كاملة

رابعا ــ أسمـــاء الشهود الذين يريد احضارهم ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة باربع وعشرين ساعة بالأقل

١٩٤ (١١) _ يجب أيضا على كل من المتهـم والمدعى بالحقوق المدنية أن يعلن للآخر قائمة أسمـاء شهوده بواسطة محضر قبل انعقاد

⁽١) ر . قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٦ (صفحة ١١٠)

الجلسة بًاربع وعشرين ساعة بالاقل ويخبربها رئيس النيابة العمومية او وكيلها بتقريريحرر بقلم كتاب المحكمة

٩٩ (١١) عللب حضور الشهود قبــل انعقاد الجلســة باربع وعشرين ساعة بالأقل خلاف مواعيد مسافة الطريق

197 (1)_ يجوز اطلاع المدافسين عن الخصوم على أوراق القضية كاما طلبوا ذلك بحيث يكون اطلاعهم عليها فىقلم كتاب المحكمة ولها منه الا اذا اقتضت أعمال المحكمة نقلها

فان لم يعين المتهم مدافعا عنه عند تكليفه بالحضور يعين المدافع المذكور بمعرفة رئيس المحكمة من تلقاء نفسه

وللحامى المعين من قبل المحكمة اذا لم يكن فقر المتهم ثابتا أن يطلب منها أن تقدّر له اتعابا متى أحسن القيام بمـا عهـد اليه وتقدّر هـذه الاتعاب فى الحكم الصادر فى الدعوى ولا يجوز الطعن فى هذا التقدير بًاى وجه من الوجوه

(الفرع الثانى _ فى الاجراآت التى تحصل بالجلسة وفى فحص الأوراق وفى الحكم)

19 \ (1)_ يستحضر المتهم الى الجلسة بغير قيود ولا أغلال الم أجرى عليه الملاحظة والمراقبة اللازمة ولا يجوز ابعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها الا اذا حصل منه تشو يشجسيم يستدعى ذلك

⁽١) د. قانون تشكيل محاكم الجنايات غرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٦ (صفحة ١١٠)

۱۹۸ (۱۱) _ يجب أن يكون للتهــم من يساعده فى المدافعــة عنه والاكان العمل باطلا

٩٩ (^()) يقرر المتهم اسمه ولقبه وعمره وصــناعته ومحل اقامته ومــــولده

- ٢٠٠٠ على كاتب المحكمة أن يتلو ورقة الاتهام
- ١٠ ٢ (١) ـ بعد تلاوة ورقة الاتهام يحصل الشروع فىالاجراآت اللازمة كالمبين فى الفصل الأؤل من الباب الثانى من هذا الكتاب مالم يخالفها نص من النصوص الآثية بعد
- ۲۰۲۱)_ يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية بحسب مايخص كلا منهم أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن باسمائهم اتباعا للمادة ١٩٣٧
- ٣٠٣ (١)_ اذا لم يحضر أمام محكمة الجنايات فى أقل درجة من كلف بالحضور لاداء الشهادة أو حضر وامتنع عنأدائها تتبع فى حقه . الأصول المقررة فى المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩

وفى حالة تخلف الشاهد عن الحضور لاقل مرة تكون العقوبة غرامة لاتتجاوز أربعين جنيها مصريا أما اذا تخلف عن الحضور مرة ثانية فتكون العقوبة غرامة لاتتجاوز أربعين جنيها مصريا أو الحبس لمدة لاتتجاوز شهرا وإحدا

⁽١) ر . فانون تشكيل محاكم الجنايات نموة ٤ (١٩٠٥) م ٥٦ (صفحة ١١٠)

وأما عقوبة الشاهد الذى يحضر ويمتنع عن أداء الشهادة فتكون غرامة لاتتجاوز أربعين جنيهـا مصريا أو الحبس لمــــدة لاتتجاوز شهرين

٢٠٣٠ تشرع المحكة فى المداولة فورا بعد قفل باب المرافعة
 وتصدر الحكم فى الجلسة عينها

١٠٢٠ يجب على المحكة قبل أن تصدر حكما بالاعدام أن تأخذ رأى مفتى الجهة الموجودة فى دائرتها المحكة و يجب ارسال أوراق القضية اليه فاذا لميبد رأيه فى ميعاد السبعة أيام التالية لارسال الاوراق اليه تحكم المحكة فى الدعوى

۲۰۲۱_ اذا رأت المحكمة أن الواقعة غير ثابتة أو لاتعدّ جناية ولا جنحة أو أنها مجرد مخالفة تحكم ببراءة المتهم ويحصل الافراج عنه فورا ان لم يكن محبوسا لسبب آخر

وتحكم المحكة فى التضمينات التى يطلبها بعض الخصـــوم من بعض ويكون حكها فى ذلك فى نفس الحكم الذى تصــــدره بمــا ذكر آنفــا

٧٠٧ (١)_ اذا رؤى للحكمة ان هناك جناية أو جنحة تحكم بالعقوبة المقررة قانونا وتفصل أيضا فىنفس هذا الحكم فى التعويضات النى قد يطلبها المدعى بالحقوق المدنية

⁽١) ر. قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٦ (صفحة ١١٠)

(الفصل الثاني _ في الاستئناف في مواد الجنايات(١١)

٢٠٨ (١)_ استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات
 ف أول درجة يرفع الى دائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف

٢٠٩ (١١) _ لايقبل الاستئناف الا من الاشخاص الآتى ذكرهم
 أولا _ المحكوم عليه

ثانيا _ الشخص المسؤول عن الحقوق المدنية والمدعى بالحقوق المدنية فيا يتعلق بحقوقها فقط وذلك اذا كان المبلغ الذى يطالب به المدعى بالحقوق المدنية يتجاوز القيمة التي يكون حكم القاضى الجزئى فيها نهائيا

ثالثا _ رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية أوالنائب العمومي

١٠٢٠ يطلب الاستئناف بالكيفية وفى المواعيد المقررة
 فى مادتى ١٧٧ و ١٧٨ من هذا القانون

﴿ ٣٩ (١)_ اذاكان الحكم صادرا بالحبس تراعى أحكام المادة ١٨٠ المختصـة بالتنفيذ أما اذاكان الحكم صادرا بعقوبة أشدّ فيترتب على الإستئناف ايقاف تنفيذه

ويجوز للحكمة أن تَامر بحبس المتهم حتى يحكم فى الاســـتئناف اذا كان غير محبوس

⁽١) ر. قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٦ (صفحة ١١٠)

۲۱۲ اذا كان الحكم صادرا ببراءة المتهم فيصير الافراج عنه فورا ولو طلب استئناف ذلك الحكم بشرط ان يحضر أمام محكة الاستئناف اذا اقتضى الحال ذلك

۳۱۳ (۱)_ تقدم الدعوى الى محكمة الاســـتئناف وتتبع فى الجلسة القواعد المقررة فى المواد ۱۸۲ و ۱۸۳ و ۱۸۵ و ۱۸۵ و کذا تتبع فى هذه المحكمة حال انعقادها بهيئة محكمة جنايات الأحكام المقررة فى المواد ۱۹۲ و ۱۹۷ و ۱۹۹ و ۲۰۶ و ۲۰۰ و ۲۰۰ و ۲۰۰

 ٢ ٩ ٩ (١١)... اذا رأت محمكة الاستئناف لزوما لسماع شهادة شهود فيتبع ماهو مقرر في المادة ٢٠٠٣ اذا اقتضى الحال ذلك

(الفصل الثالث)

(في الاحكام التي تصدر من أول درجة أو ثاني درجة في غيبة المتهم)

٢١٥ ــ اذا لم يتيسر القبض على المتهم أو قبض عليه وفرّ قبل
 حضوره أمام محكة الجنايات فى أول درجة تحمكم المحكة المذكورة
 فى غيبته اذا لم يسلم نفسه للحبس قبل الجلسة

۲۱٦ _ يجب قبــل يوم الجلسة بثمانيـــة أيام أن تعلق ورقة التكليف بالحضور على باب قاعة جلسة الجنايات وأن تنشر صورتهــا فى الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية

ويقوم التعليق والنشر مقام الاعلان

⁽١) ر. قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٦ (صفحة ١١٠)

۳۱۷ ـ لا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أوينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك اذا كان المتهم غائبا عن القطر المصرى أو ادّعى عدم امكان الحضور للجلسة فيجوز لمن ينوب عنه أن يبدى عذره ويثبت أنه عذر مقبول

فاذا رأت المحكمة أن العذر مقبول تُامر بايقاف الدعوى وتعين ميعادا لحضور المتهم فيه أمامها

۲۱۸ ـ تتلي في الجلسـة ورقة الاتهام والمحاضر المثبتة لحصول التعليق والنشر المقررين في المــادة ۲۱٫ في الميعاد المعين قانونا

ثم تطلب النيابة العمومية الحكم بالعقوبة ويبدى المدعى بالحقوق المدنيـــة أقواله وطلباته وبعد ذلك تحصل المداولة بالمحكمة ويصــير اطلاعها علىأوراق التحقيق ثم تحكم فىالتهمة وفىالتضمينات انكان لهــا وجه

۲۱۹ _ اذا حكم على المتهم فى غيبته وتحصل المدعى بالحقوق المدنية على الزامه بالتضمينات فيجب على المدعى المذكور أن يقدم كفيلا ليمكنه تنفيذ ما يختص به من الحكم

۲۲۰ _ لا يكون للكفالة ثائيرالا فى مدة خمس سنيز من
 وقت صدور الحكم فى غيبة المتهم

٢٢١ _ اذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه فى أثناء مدة الخمس سنين المقررة فى المادة السابقة يعاد الحكم فيما يختص بالتضمينات

فاذاكان الحكم السابق قد نفــذ يجوز للحكمة أنــــ تَّامَر برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها اذا اقتضى الحال ذلك

۲۲۲ _ اذا توفى من حكم عليه فى غيبتـــه فى أثناء مدة الخمس سنين السابق ذكرها ولم تقدر التضمينات فيحصـــــل تقديرها بمعرفة المحكمة فى وجه الورثة

واذا سبق دفع تلك التضمينات يجوز للورثة أن يطلبوا تعديل الحكم ورد مايلزم ردّه اليهم كالمقرر في المسادة السابقة

۲۲۳ _ وأما اذا توفى من حكم عليه فى غيبته بعد انقضاء مدة الخمس سنين المذكورة أو حضر من تلقاء نفسه أو قبض عليه وصدر الحكم عليم عند اعادة النظر فيمه فلا يجوز الطعن فى الحكم الاول فيما يختص بالتضمينات ويعتبر تقديرها قطعيا اذا سبق حصوله

فاذا صدر الحكم عند اعادة النظر فيه ببراءة المتهم لايجوز أيضا طلب رد التضمينات اذا سبق دفعها وأما اذا لم تدفع كلها أو بعضها فلا يلزم المتهم بدفع شئ من ذلك

۲۲۶ ـ اذا حضر المحكوم عليــه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقو بة بمضى المدة الطويلة يبطل حتما الحكم السابق صدوره وتعاد الاجراآت أمام المحكمة كأن الدعوى لم يحكم فيها

۲۲۵ ـ اذا وجدت عدة متهمين في قضية واحدة وغاب أحدهم فلا يترتب على غيابه في أي حال من الاحوال تاخير الحكم فيها بالنسبة للا تحرين

 ۲۲۲ (۱)_ لا يقبل الاســتئناف فى الاحكام الصادرة فى غيبة المتهم من المحكمة الابتدائية فى مواد الجنايات

(17۲۷)_ اذا حكم على المتهم من محكمة الجنايات فى أول درجة بحضوره وطلبت النيابة العمومية استئناف ذلك الحكم أمام محكمة الاستئناف وفرّ المتهم قبل الحضور فى جلسة هذه المحكمة فتتبع في حقه جميع الاحكام المقررة فى هذا الفصل

وتتبع أيضًا تلك الاحكام فى حق المتهم الذى أفرج عنسه بمقتضى المسادة ٢١٢ ولم يحضر عند الاقتضاء أمام محكة الاستثناف فى حالة اسستئناف الحكم الابتدائى أمامها الا أنه يستثنى من الاحكام السابق ذكرها ما هو مقرر فى مادتى ٢١٥ و ٢١٣

> الب ب الرابع (فى طرق الطعن غير الاعتيادية)

٣٢٩ _ يجوز لكل من أعضاء النيابة العموميــة والمحكوم عليه والمسئوول عن الحقوق المدنيــة والمدعى بها فيا يختص بحقوقهما فقط

⁽١) ر . قانون تشكيل محاكم الجنايات نمر: ٤ (١٩٠٥) م ٥٦ (صفحة ١١٠)

أن يطعرن أمام محكة الاســـتئناف منعقدة بهيئة محكة نقض وابرام فى أحكام آخر درجة الصادرة فى مواد الجنايات أو الجنح ولا يجوز هذا الطعن الافى الاحوال الثلاث الآتية

الاولى _ اذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة التابتة في الحكم الثانية _ اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم

الثالثة _ اذا وجد وجه من الاوجه المهمة لبطلات الاجراآت أو الحكم

والأصل فى الأحكام اعتبار أن الاجراآت المتعلقة بالشكل سواء كانت أصلية أو يوجب عدم استيفائها بطلان العمل قد روعيت أثناء الدعوى . ومع هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الاجراآت أهملت أو خولفت وذلك اذا لم تكن مذكورة فى محضر الجلسة ولا فى الحكم (ق نمرة ٢ سنة ١٩٠٥)

٢٣٠ _ و يجوز ذلك أيضا فى حالة صدور الحكم فى غيبة المتهم
 لكل من النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية كل فيا يختص به

۲۳۱ _ يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة بعد صدور الحكم ويلزم بيان الاسباب التي بني عليها الطعن في هذا الميعاد أيضا والاسقط الحق فيه ولا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التي سبق بيانها في المبعاد الذي سبق ذكره

وعلى قلم الكتاب أن يعطى لصاحب الشـّان بنــاء على طلبه صورة الحكم فى ظرف ثمــانية أيام من تاريخ صدوره

ويكلف المتهم أوالمحكوم عليه بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة

واذا لم تبين أسباب الطعن فى الميعاد المقرر أو اقتصر من رفعه على بيان وقائع متعلقة بموضوع الدعوى فيحكم بعدم قبوله بناء على طلب النيابة العمومية بدون مرافعة

ولا يترتب على الطعن فى الحكم ايقاف تنفيــذه الا اذا كان صادرا بالاعدام

٣٣٧ _ تحكم المحكمة السابق ذكرها فى الطعن عند الاقتضاء بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال الخصوم أو وكلائهم وتحكم ببراءة المتهم فى الحالة اللاولى المبينة فى المادة ٢٢٩ وأما فى الحالة التانية فتحكم بمقتضى القانون وفى الحالة الثالثة تعيد الدعوى الى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه . وفى هذه الحالة الثالثة لايجوز لاحد من القضاة الذين اشتركوا فى الحكم المنقوض أن يكون عضوا بالهيئة التى تعيد نظر القضية (ن نمرة برسنة ١٩٠٥)

واذا حصل الطعن مرة ثانية أمام محكة النقض والابرام في القضية عينها وقبل هذا الطعن فتحكم المحكة في أصل الدعوى حكم انتهائيا

۲۳۳ _ اذا صدر حكمان على شخصين أو أكثر أســند فيهما لكل شخص الفعل المسند للآخر جاز لكل من أعضاء النيابة العمومية

وأولى الشأن فى الحكير المذكورين أن يطلب فى أى وقت كان الناءهما من محكمة الاستثناف وهى منعقدة بهيئة محكمة نقض وابرام اذا كان بينهما تناقض بحيث يستنج من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه فى الآخر وتقديم هذا الطلب يوقف التنفيذ وإذا حكمت المحكمة بقبوله تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية تعينها فى حكمها

واذا مات أحد المحكوم عايهم يقوم مقامه ورثته أو وكيل تعينه محكمة النقض والابرام بناء على طلب يقدم لهـــا

٢٣٤ _ يجوز أيضا طلب الغاء الحكم اذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المدعى قتله حيا أو اذا حكم على واحد أوأكثر من شهود الاثبات بسبب تزوير فى شهادة بشرط أن يرى فى هذه الحالة الاخيرة لحكة الاستئناف المنعقدة بهيئة محكة نقض وابرام أن شهادة الزور قد أثرت على فكر القضاة

الباب الخامس (فى الاحكام التي يجوز تطبيقها فى جميع محاكم المواد الجنائية)

٢٣٥ ـ يجب أن تكون الجلسة علنية والاكان العمل لاغيا ويجوز للحكة مع ذلك محافظة على الحياء ومراعاة للآداب أن تأمر بسماع المرافعة كلها أو بعضها فى جلسة سرية

٢٣٦ ـ أوجه البطلان الذى يقع فى الاجراآت السابقة على العقاد الجلسة يجب ابداؤها قبل سماع شهادة أول شاهد أوقبل المرافعة

ان لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بهـا ولا يجوز الطعن فى الأمر الصادر بالاحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر فى اصل الدعوى الا أن للتهم أن يثبت أن الواقعة التى انبنت عليها الاحالة لايترتب عليها عقو بة

٢٣٧ _ اذا وقعت جنحة أو نحالفة فى الجلسة يحكم فيها فى نفس تلك الجلسة بعد سماع أقوال النيابة العمومية

أما اذا وقعت جناية فيصدر الامر باحالة القضية على النيابة العمومية وعلى كلحال يحرر قاضى المحكمة أو رئيسها محضرا يوقع كاتب المحكمة عليه ويامر القاضى أو الرئيس بالقبض على المتهم اذا اقتضى الحال ذلك

٢٣٨ ـ الاشخاص المسئوولون عن حقوق مدنية يكلفون بالحضور في المتهم ويحكم عليهم بالمصاريف اذا اقتضى الحال ذلك ولوكانت مستحقة للحكومة وبالتضميعات أيضا لكن لا يحكم عليهم بالغرامة أصلا

٢٣٩ ــ اذا رفع أحد طلبه الى المحكمة مدنية أو تجارية لايجوز
 له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بحقوق مدنية

• ٢٤٠ ـ المسائل الفرعيــة التي تحدث في الجلســة يحكم فيهــا في الحال بعد سماع أقوال رئيس النيابة العمومية أو أحد وكلائها

 رفعت تلك الدعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الامور الجزئية التابعين لمحاكم ابتدائيــة مختلفة أو الى قاضى تحقيق أو أكثر أو الى محكمتين ابتدائيتين أو أكثر وجب تقديم الطلب المذكور الى محكمة الاستئناف

الباب السادس (المجــــرمون الأحــــداث)

۲ ۲ ۲ ۱۱)_ اذا أقيمت الدعوى العمومية من أجل جناية على متهم زاد عمره على سبع سنير وقل عن خمس عشرة سـنة كاملة يحاكم أمام محكمة الجنح اذا لم يكن معه فى المحاكمة من يزيد عمره على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك فى نفس الجناية

٣٤٣ _ لايقب ل من المجرم الحديث السن استثناف الحكم الصادر عليه بالتّادب الحساني

٧٤٤ ـ ينفذ التَّاديب الجسهاني في السجن بناء على أمر يصدر بالكتابة من النيابة العمومية ويلزم حضور مَّامور السجن وطبيبه وقت احرائه

• ٢٤ م الصغير المحكوم بتسليمه الى مدرسة اصلاحية أومحل آخر يكون ايداعه فيه بمقتضى أمر من النيابة العمومية يحرر على النموذج الذى يقرّ عليه ناظر الحقانية ويجوز ابقاؤه مؤقتا فى السجن الى حين نقسله منه

⁽١) ر. قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٦ (صفحة ١١٠)

۲٤٦ _ لايجوز التنفيذ بالاكراه البدنى لتحصيل مايجب رده والتعويضات والمصاريف على المحكوم عليه الذى لم يبلغ خمس عشرة سسنة كاملة

الباب السابع (فىالمتهمين المعتوهين)

٧٤٧ _ اذا كان المتهم غير قادر على الدفاع عن نفســـه بسبب عاهة فى عقله فلا يحاكم حتى يعود اليه من الرشد ما يكفى لدفاعه عن نفســــه

واذا اتضح عجزه عن الدفاع عن نفســــه أمام المحكمة وجب ايقاف محاكمته على الوجه المتقدم

٢٤٨ ـ اذا ظهر في احدى الحالتين المنصوص عنهما في المادة السابقة أو في حالة تبرئة المتهم بسبب عاهة في عقله طبقا لاحكام الفقرة الاولى من المادة ٥٥ من قانون العقوبات أن حالة المتهم العقلية تدعو الى وضعه في أحد مستشفيات المجاذيب تخابر النيابة العمومية جهة الادارة وهي نتخذ ما يلزم لذلك من الاجراآت

و نتبع هــــده القواعد أيضـــا فى حال ما اذا رأت النيابة أن لا وجه لاقامة الدعوى على متهم بسبب عاهة فى عقله

٢٤٩ _ يجوز للنيابة العمومية فى كل الاحوال السابق ذكرها متى كان المتهم مسجونا احتياطا أن تودعه فى أحد محلات المجـــاذيب أو فى مستشفى للحكومة بعـــد الحصول على اذن بذلك من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى أو من القاضى الجزئى حتى يصــدر قرار من جهة الادارة

البـاب الشـامن (فی المصاریف)

م ٢٥٠ ـ كل متهم حكم عليه فى جريمة يجوز الحكم عليه بالمصاريف كلها أو بعضها

۲۰۲ ـ المحكوم عليه غيابيا اذا برئ بناء على معارضته فى الحكم
 الغيابى يجوز الحكم عليـ بكل أو بعض مصاريف الاجراآت والحكم
 الغيـابى

۲۰۲ ـ اذا حكت محكمة ثانى درجة بتّاييد حكم ابتدائى جاز لها أن تجعل كل أو بعض مصاريف الاستئناف على المحكوم عليــه الا اذاكان الاستئناف مرفوعا من النيابة وحدها

۳۵۳ ــ اذ حكم على جملة متهمين بحكم واحد فى جريمة واحدة يصفتهم فاعلين أو شركاء فيهـا جاز الحكم عليهم بالمصاريف متضامنين أو توزيعها بينهم

اذا لم يحكم على متهم الا بجزء من المصاريف وجب تقدير قيمة المحكوم به عليه فى الحكم

 ٢٥٥ ـ يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزما للحكومة بمصاريف الدعوى ويتبع فى تقدير هـذه المصاريف وكيفية تحصيلها ماهو وارد فى لائحة الرسوم القضائية

۲۰٦ ـ اذا حكم على المتهم في الحريمة وجب الحكم عليه للدعى
 بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها

ومع ذلك اذا لم يحكم للدعى بالحق المدنى بتعويضات فتكون عليه المصـــاريف التى استلزمها دخوله فى الدعوى أما اذا قضى له ببعض طلباته جاز تفسيم هذه المصاريف على نسبة تبين فى الحكم

۲۵۷ _ اذا برئ المتهم وألزم بتعويضات المدعى بالحق المدنى يكون تقدير المصاريف الواجب الحكم بها عليه للدعى بالحق المدنى المذكور حسب القواعد المقررة فى المواد المدنية والتجارية

الكتاب الرابــع

في تنفيذ الاحكام الصادرة بعقو بة

٣٥٨ ـ متى صار الحكم بالاعـــدام نهائيا ترســـل أوراق الدعوى فى الحال بمعرفة ناظر الحقانية لعرضها على الحضرة الفخيمة الحديوية وينفذ الحكم اذا لم يصـــدر الامر با دال العقوبة فى ظرف اربعة عشر يوما

۲٦٠ ــ تنفذ عقو بة الاعدام بمعرفة نظارة الداخلية بناء على طلب بالكتابة من النائب العمومى مبينا فيه استيفاء الاجراآت المنصوص عنها في المادة ٢٥٨

٢٦٦ _ لا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام على المحكوم عليه بها فى يوم
 من الاعياد الخاصة بديانته أو الاعياد الاهلية

۲٦٢ _ تدفن الحكومة على نفقتها جثة من حكم عليه بالاعدام عند عدم وجود ورثة له يقومون بدفنها

ويجب على أيّ حال أن يكون الدفن بغير احتفالةا

٣٦٣ ـ اذا أخبرت المحكوم عليها بالاعدام بانها حبلي يوقف تنفيذ الحكم ومتى تحقق قولهـا لاينفذ عليها الابعد الوضع

٢٦٤ - كل حكم صادر بعقوبة مقيدة للحرية يكون تنفيذه بمقتضى أمر يصدر من النيابة على النموذج الذي يقر عليه ناظر الحقانية

٣٦٥ ـ يجب على النيابة عند تسوية المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف أن تعلن المحكوم عليه بقدار هذه المبالغ وفى حالة ما اذاكان المحكوم عليه مسجونا يكون اعلانه بذلك بواسطة مامور السجن

٣٦٦ _ اذا قدرت المبالغ المستحقة للحكومة فى الحكم الصادر بالعقوبة فالنطق بهذا الحكم اذاكان حضوريا يقوم مقام اعلان المتهم بالمبالغ المذكورة

٣٦٧ _ يجوز الاكراه البدنى لتحصيل قيمة العقو بات المالية المقضى بها للحكومة ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط وتقدر مدته باعتبار ثلاثة أيام عن العشرين قرشا الأولى أوكل مبلغ أقل من ذلك ثم باعتبار يوم واحد عن كل عشرة قروش أو أقل زائدة عن هذا المبلغ ومع ذلك فلا تزيد مدة الحبس المذكور عن أربعة عشر يوما فى مواد المخالفات ولا عن تسعين يوما فى مواد الجنع والجنايات

۲٦٨ _ يكون تنفيذ الاكراه البدنى بامر يصدر من النيابة على النموذج الذى يقر عليه ناظر الحقانية ويشرع فيه فأى وقت كان بعد اعلان المتهم بالمبلغ المستحق بشرط أن يكون قد أمض جميع مدد المقو بات المقيدة المحرية المحكوم عليه بها

779 ـ ينتهى الاكراه البدنى من نفسه متى صار المبلغ الموازى للدة التى قضاها المحكوم عليــه فى الاكراه محتســـبا حسب ما هو مقرر

فى المادة ٢٦٧ مساويا للبلغ المطلوب أصلا بعداستنزال مايكون المحكوم عليه قد دفعه أوتحصل منه بالتنفيذ على ممتلكاته

۲۷۰ ـ لاتبرأ ذمة المحكوم عليـــه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الاكراه البدنى عليــه ولكنه يبرأ من الغرامة باعتبار عشرين قرشا عن ثلاثة الايام الاولى وعشرة قروش عن كل يوم بعدها

۲۷۱ _ يجوز للحكوم عليه بالاكراه البدنى أن يطلب فى أى وقت من النيابة العمومية قبل صدور الامر, بتنفيذ الاكراه المذكور الداله بعمل يدوى أوصناعى يقوم به

٣٧٢ _ يشتغل المحكوم عليه فى هذا العمل بلا مقابل لاحدى جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الاكراه التى كان يجب التنفيذ بها عليه

ويصدر ناظر الداخلية باتفاقه مع ناظر الحقانية قرارا يعين فيهأنواع الأشغال التي يجوز اشتغال المحكوم عليه فيها والجهات الادارية التي تقرر هذه الاشغال

ولایجوز تشغیل المحکوم علیه خارجا عن المدینة الساکن بها أو عن المرکز التابع له و یراعی فیالعمل الذی یفرض علیه یومیا أن یکون قادرا علی اتمـامه فی ظرف ست ساعات بحسب حالة بنیته ٣٧٣ _ المحكوم عليه الذى تقرر معاملته بمقتضى المادة ٢٧١ ولا يحمر الى المحل المعين لشغله أو يتغيب عن شغله أولا يتم العمل المفروض عليه تأديته يوميا بلا عذر تراه جهات الادارة مقبولا يرسل الى السجن للتنفيذ عليه بالا كراه البدنى الذى كان يستحق التنفيذ به عليه ويخصم له من مدته الايام التى يكون قد أتم فيها مافرض عليه تأديته من الأعمال اليومية

و يجب التنفيذ بالاكراه البدنى على المحكوم عليه الذى اختار الشغل بدل الاكراه اذا لم يوجد عمل يكون مِن وراء شغله فيه فائدة

٢٧٤ _ يستنزل من المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب ردّه والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مبلغ عشرين قرشا عن ثلاثة الايام الاولى بشرط أن يكون أتم العمل المفروض عليه اتمامه يوميا ومبلغ عشرة قروش عن كل يوم بعد ذلك

۲۷٥ _ اذاحكم بالغرامة ومايجبرده والتعويضات والمصاريف معا وكانت أموال المحكوم عليه لاتفى بذلك كله وجب توزيع ما يتحصل منها بين ذوى الحقوق على حسب الترتيب الآتى

أولا _ المصاريف المستحقة للحكومة ثانيا _ المبالغ المستحقة للدعى المدنى ثالثا _ الغرامة ومايجب رده للحكومة

الكتاب الخامس فى سقوط العقوبة بالمدة الطويلة

۲۷۲ _ العقوبة المحكوم بها فى جناية تسقط بمضى عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من أول أو ثانى درجة غير أنه يستثنى من ذلك عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سسنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها من أول أو ثانى درجة

۲۷۷ ـ وأما العقو بة المحكوم بها فى مواد الجنح فتسقط بمضى خمس سنين من اليوم الذى صار فيه الحكم الابتدائى غير قابل للعارضة ولا الاستئناف تبتدئ هذه المدة من يوم صدور الحكم الانتهائى

۲۷۸ ـ العقو بة المحكوم بها ف مخالفة تسقط بمضى سنة تحسب بمقتصى الاصول المبينة فى المادة السابقة مالم يكن الحكم الصادر فيها انتهائيا لايجوز الطعن فيه فتبتدئ مدة السنة من تاريخه

٣٧٩ ـ يسـقط الحق فى اقامة الدعوى العـمومية فى المواد الجنائية بمضى عشرسنين من يوم ارتكاب الجناية أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق وبمضى ثلاث سنين فى مواد الجنح وستة أشهر فى مواد الخالفات

 ۲۸۰ ـ اجراآت التحقيق يترتب عليهـا انقطاع المدة المقــررة لسقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الاشخاص ولولم يـخلوا فى الاجراآت المذكورة

۲۸۱ ـ اذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعيا ولذلك لايجوز في أى حال من الاحوال للحكوم عليه غيابيا الذى سقطت عقوبته بمضى المدة أن يحضر ويطلب ابطال الحكم الصادر في غيبته واعادة النظر فيه

۲۸۲ ـ الدعوى بالتضمينات الناشئة عن جناية أو جنحة أو خالفة لا يجوز اقامتها باحدى المحاكم فى المواد الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية

واذا أقيمت الدعوى بالتضمينات أمام احدى المحاكم المذكورة قبل انقضاء تلك المدة فيترتب على ذلك انقطاع المدة المقررة لســقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية

ملحـــق

ملحوظة أولى

(۱) دکریتو ۱۸ مارس سنة ۱۸۹۹

المادة الأولى _ «الضابط الذى يعين فى نقطة خفر السواحل بجهة مرسى مطروح الواقعة على شاطئ البحر الابيض المتوسط بصحراء ليبيا بمديرية البحيرة يعتبر من مأمورى الضبطية القضائية لضبط وقائم الجرائم المنصوص عنها بالقوانين واللوامح المتبعة»

(ب) دکریتو ۲۹ یونیه سنة ۱۹۰۰

المــادة الأولى ــ «عين كل من مأمور الواحات البحرية بمديرية المنيــا ومأمور الواحات الداخلة بمديرية أســـيوط مأمورا للضــبطية القضائــــة »

(۱) دکریتو ۱۳ ینایرسنة ۱۸۹۷

المادة الأولى _ «يعتبر مفتشو مصلحة خفر السواحل الذين من الدرجة الاولى والثانيسة والثالثة فى أثناء تادية وظائفهم من مأمورى الضبطية القضائية فيما يتعلق بالتهريب أو بمخالفة القوانين والاوامر واللوائح المالية »

(ب) دکریتو ۱۲ مارس سنة ۱۹۰۰

المــادة الأولى ــ «يعتبر من مامورى الضبطية القضائية المفتشون والأمناء المفتشون والمفتشون الثوانى بمصــاحة الآثار وذلك فما يختص بالاعمال المناطين بها»

(ج) دكريتو ٩ فبرايرسنة ١٩٠١ (لامحة السجون)

المادة الثالثة والعشرون _ «ويجوز للنيابة أن تنسلب المامو رأو وكيله لعمل التحقيق اللازم (وذلك فى حالة وقوع بعض جرائم من المسجونين أو عليهم) ويكون للنتدب فى هذه الحالة مالرجال الضبطية القضائية من السلطة»

(د) دکریتو ۱۳ ابریل سنة ۱۹۰۱

المادة الاولى _ « عين مفتشو الآلات البخارية بنظارة الاشغال العمومية مُامورين للضبطية القضائية فيما يتعلق بالمخالفات المكلفون باثباتها أثناء تادية وظائفهم »

(ه) دکریتو ۱۷ ینایر سنة ۱۹۰۲

المادة الأولى _ «يعتبر من مامورى الضبطية القضائية الموظفون الآتى بيانهم وذلك فيا يتعلق بالحوادث المنصوص عنها فى الامر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر سسنة ١٨٩٨ وفى القرار الوزارى الرقيم ٢٩ نوفمبر سسنة ١٨٩٨

أولا _ رؤساء الاقسام ومفتشو المراكز بقسم الادارة ثانيا _ كبار المفتشين ومهندسر المراكز بقسم الهندسة ثالثا _ باشمفتش الخط بين قنا وإصوان

(و) دکریتو ۱۲ یونیه سنة ۱۹۰۲

المادة الأولى _ « عين مهندس المجلس البلدى بالاسكندرية المنوط بملاحظة الآلات البخارية مامورا للضبطية القضائية فيإيتعلق بالمخالفات التي يثبتها أثناء تادية الوظائف المعهودة اليه الآن أو التي يمكن أن تعهد اليه فيها بعد »

(ز) قانون نمرة ۲ سنة ۱۹۰۳

المادة الأولى _ « موظفو مصَّلحة الصحة الآتى بيانهم يكونون من مَّامورى الضبطية القضائيـة فيا يختص بالمخالفات التي تتعلق بالاعمال المنوطين بها وهم :

أولا _ مفتشو صحة المحافظات والمديريات ومساعدوهم وأطباء المستشفيات القائمون بوظائف مفتش الصحة أو مساعديهم

ثانيا _ مفتشو صحة الاقسام والمراكز

ثالث _ باشمفتش القسم البيطرى والمفتشون البيطريون

رابعاً _ باشمفتش ومفتش مصلحة الكنس والرش بمدينة القـاهـرة

(ح) قانون نمرة ۹ سنة ه۱۹۰

المــادة السابعة _ « يعتبر موظفو وعمــال الجمارك مرـــ رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتّادية وظائفهم »

(ط) قانون نمرة ١٠ سنة ١٩٠٦

المادة الأولى _ « يكون أمناء مخازن المحطات الآتى بيانها التابعة لسكك حديد الحكومة من مامورى الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم المتعلقة بالوظائف التي يؤدونها وهذه المحطات هي :

بور سعید	44	۱۵ القباری	الاسكندرية	
رشيد	44	١٦ الاسماعيلية	أسيوط	۲
سمنود	۳.	١٧ كفر الدقار	اصوان	٣
الشلال	۳۱	۱۸ کفر الزیات	بلقاس	٤
السنبلاوين	٣٢	١٩ كفر الشيخ	· اپنها	٥
سوهاج	٣٣	۲۰ قليوب	بنی سویف	٦
السويس	۴٤	٢١ الاقصر	بركة السبع	٧
طلخا	20	۲۲ المنصورة	مصر	٨
طنطا	٣٦	٣٣ مدينة الفيوم	شبين القناطر	٩
اتياى البارود	٣٧	۲۶ المحلة الكبرى	شبين الكوم	
طوخ	٣٨	۲۵ منوف	دمنهور	
الزقازيق	39	٢٦ منيا القمح	دمياط	۱۲
زفتى	٤٠	۲۷ المنيا	الواسطة	۱۳
			فاقوس	١٤

(ى) قانون نمرة ٧ سنة ١٩٠٧

المادة الأولى _ « يعتبر رئيس بياطرة بلدية الاسكندرية ومساعدو البياطرة بها من رجال الضبطية القضائية فى الجرائم المتعلقة باعمال وظائفهم»

قانون محــــاکم المـــــراکز (نمرة ۸ سنة ۱۹۰٤)

أمر عال بانشاء محساكم المواكز (قانون نمـــــرة ۸ ســـــنة ۱۹۰٤)

نححن خدیو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى q شعبان ســـنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) بترتيب الحاكم الاهلية

و بعد الاطلاع على قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات الصادرين بًامرين منا فى هذا اليوم

و بناء على ماعرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرزا ما هوآت

انشاء محاكم مراكز

 یجوز تشکیل محاکم تسمی «محاکم المراکز» بمقتضی قرار یصدره ناظر الحقانیة بالانفاق مع ناظر الداخلیة

ح يعين دائرة اختصاص كل محكمة من محاكم المراكز بقرار من ناظر الحقانية ويقوم بالاعمال فيها قاضى المحكمة الجنوئية الموجودة بالجهة أو أحد قضاة المحكمة الابتدائية الذي ينتدبه ناظر الحقانية لهذا الغرض خاصة

الاختصاص في المسائل الجنائية

تختص محكمة المركز بالنظر والحكم فى جميع المخالفات وكذلك
 البينة فى الملحق المرفق بهذا القانون

وتختص هذه المحاكم دون غيرها بالنظر فى جميع المخالفات التى لايجوز الحكم فيها يغير الحبس والغرامة والتعويضات والمصاريف أما فى غير هذه المخالفات وفى الجنح المنوّه عنها فى الفقرة السابقة فيشترك القاضى الجزئ معها فى هذا الاختصاص

ويكون لمحكمة المركز فى الجرائم التى من اختصاصها النظر فيهاكل السلطة التى للقاضى الجزئى دون أن يكون لها مع ذلك أن تحكم بالحبس لأكثر من ثلاثة أشهر أو بغرامة تزيد عن عشرة جنيهات مصرية مهدما بلغ الحد الاقصى للعقو بة المقررة فى القانون (ن نحرة ٣ سسنة ١٩٠٧)

يضع ناظر الحقانية فى تعليات يصدرها الى النيابات وتبلغ
 الى الحماكم القواعد التى بمقتضاها تقدّم عادة الى محكة المركز أو الى
 الحكمة الجزئية الجرائم التى تكون كلتا المحكمتين محتصة بالنظر فيها

 فالقضايا التى من اختصاص محكمة المركز النظر فيها يجوز أن يقوم بالداء وظيفة النيابة العمومية سواء فى مايختص باجراء التحقيق واقامة الدعوى وابداء الطلبات أو بتنفيذ الاحكام وحقرفع الاستثناف من يعينهم لهـــذا الغرض ناظر الحقانية من مامورى الضبطية القضائية (ق نمرة ٩ سنة ١٩٠٦) ومع ذلك ليس لهؤلاء المأمورين اجراء التفتيش أوالضبط المنصوص عليهما فى الفقرتين (ب) و (ج) من المــادة (٣٠) مِن قانون تحقيق الجنايات ولا أن يصدروا أمرا بالسجن

وزيادة على ذلك لا يمنسع أمر الحفظ الصادر من أحد هؤلاء المأمورين من اقامة النيابة العمومية للدعوى بعد ذلك أو رفعها مباشرة بتكليف من المدعى المدنى

٦ ـ متى رأى أحد مامورى الضبطية القضائية أثناء قيامه بعمل من الاعمال بناء على المادة السابقة أن قضية تما يجب بمقتضى التعليات المنصوص عليها فى المادة الرابعة أن لاترفع الى محكة المركز فعليه أن يرسلها الى النيابة وهى ترفعها الى المحكة الجزئية أو تامر مامور الضبطية بتقديمها الى محكة المركز

و يجوز للنيابة أن لتولى من تلقاء نفسها السير فى أى قضية موجودة بين أيدى البوليس فى أية حالة كانت عليها تلك القضية

اذا رأت النيابة العمومية أن قضية منظورة لديها هي مما يرفع لحكة المركز جاز لها في أية حالة كانت عليها تلك القضية أن تحيلها على أحد مامورى الضبطية القضائية المكلفين باعمال النيابة العمومية أمام محكة المركز

٨ _ يجب على محكمة المركز أن تحيل كل قضية رفعت اليها على
 النيابة العمومية لتعطيها السير اللازم اذا رأت :

أوّلا _ انالعقوبة التىمن اختصاصها قليلة بالنسبة لجسامة الجريمة ثانيا _ ان القضية بما يجب تقديمه الى المحكمة الجزئية بمقتضى أحكام هذا القانون أوالتعليات المنصوص عليها فى المادة الرابعة

ثالثا _ أن هناك محلا لتحقيقها بمعرفة النيابة

 ب تسرى أحكام المواد ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٤ من قانون تحقيق الجنايات حتى فى مواد الجنح على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور أمام محكمة المركز أو الذين يحضرون و يمتنعون عن أداء الشهادة

• ﴿ _ يجوز لناظر الحقانية أن يقضى بقرار يصدره بان أحكام قانون تحقيق الجنايات المتعلقة بالأعمال الكتابية وخصوصا بقيد شهادة الشهود لا يعمل بها أمام محاكم المراكز الامع التعديلات التي يرى فيها فائدة وذلك مع عدم الاخلال باحكام المادة 189 من القانون المذكور

الاختصاص في المواد المدنية والتجارية

المائر الحقانية بقرار يصدره أن يخول لجميع محاكم المراكز أو لبعضها اختصاصا فى المواد المدنية والتجارية ولا يجوز أن يزيد هذا الاختصاص فيا يتعلق بنصاب الدعوى عن النصاب الذى للقاضى الجزئ حق الحكم فيه نهائيا

أحكام عموميــــة

١٢ لناظر الحقانية بدلا من أن يشكل محكة قائمة بذاتها فى بلد به محكة جزئية أن يًامر بقيد جميع القضايا الجنائية التى من شانها أن تقدم الى محكة من محاكم المراكز فى جدول خاص بها.

وتتبع نصوص هذا القانون من حيث تحقيق القضايا المقيدة فىهذا الجدول والحكم فيها وتأجيلها وتنفيذ الأحكام كما لوكانت هذه القضايا مقيدة فى جدول محكة من محاكم المراكز

١٣ _ أعمال الكتبة والمحضرين فى المواد الجنائية يقوم بها
 فى محاكم المراكز الموظفون الذين يعينهم لهمذا الغرض ناظر الحقائية
 بالاتفاق مع ناظر الداخلية

٤ / _ مأموروالضبطية القضائية المنتدبون طبقا للاحة الخامسة يكونون تحت ملاحظة النيابة العمومية فيا يتعلق بالاختصاصات المنوحة لهم بمقتضى هذا القانون

الماضية والحقانية كل فيا يخصه تنفيذ أمرنا
 الدى يجب العمل به ابتداء من ١٥ ابريل سنة ١٩٠٤

صدر بسرای عابدین فی ۲۷ ذی القعدة سنة ۱۳۲۱ (۱۶ فبرایر سنة ۱۹۰۶)

(عباس حلم)

بامر الحضرة الخديوية ناظر الحقانية رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية (ابراهيم فؤاد) (مصطفى فهمى)

إدقانونالعقوبات	ملحـــق
۱۱۷ فقرة اولى	التعدى على أحد موظفي الحكومة
۱۱۸	التعدى على أحد موظفي الحكومة أو مقاومته
١١٩ فقرة أولى	التعدى على أحد موظفي الحكومة أو مقاومته
12.	تخريب الآثار الخ
7.7	الضرب
۲۰۸	الجرح لعدم احتياط
78.	الفعل العلني الفاضح المخل بالحياء (ق نمرة ٦ سنة ٧٠٧)
777	القذف (اذاكان الفعل المسندللتهم ليس جناية ولاجنحة)
770	السب ُ
	سرقةأشياء لاتزيد قيمتها عنخمسة وعشرينقرشاصاغا
٤٧٧ و ٢٧٥	(ن نمرة ۳ سنة ۱۹۰۷)
٣٠٧	محلات القار والنصيب
٣٠٩	تخريب الآلات الزراعية الخ
717	تسميم حيوانات مستأنسة
717	هــدم أوتخريب الحدود الفاصلة الخ
710	الحريق الناشئ عن اهمال
٣٢٣	انتهاك حرمة الملكية
478	
770	
۳۲۷	« « « » » »
ኄ	الجنح التي تقع في الجلسة . مايقع مخالفا لاحكام الامر العالى المتعلق بالمتشردين

قانون محــــــاكم الجنـــــــايات

(نمرة ٤ سنة ١٩٠٥)

قانون تشکیل محاکم الجنایات (نمرة ٤ سسنة ١٩٠٥)

نحن خــــديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ١٤ يونيه ســنة ١٨٨٣ المشتمل على لايحة ترتيب الحاكم الاهلية

وبعـــد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات المتيــع لدى المحاكم المذكورة

وبناء على ماعرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار

وبعـــد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بمــا هو آت

الباب الأول

(فى الاختصاص والترتيب)

 الأفعال التي تعد جناية بمقتضى القانون تحكم فيها محاكم جنايات ماعدا ما يكون الحكم فيه من خصائص محاكم مخصوصة وذلك مع مراعاة أحكام المادة ه٥ ٣ _ تنعقد محاكم الجنايات فى كل جهة بها محكمة ابتدائية

وتشـــمل دائرة اختصاص كل محكمة منهـــا ماتشمله دائرة المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها

تشكل محكة الجنايات من ثلاثة من مستشارى محكة الاستئناف مع مراعاة أحكام المادة الآتية

یعین ناظر الحقانیة بناء علی طلب رئیس محکمة الاستئناف
 من یعهد الیه من مستشاریها القضاء بحاکم الجنایات

وكذلك يكون الحال فى توزيع عمل هــذه المحا ثم بين المستشارين المعينين بالطريقة المتقدمة مع مراعاة فاعدة التناوب

ويجوز أن يكلف مستشارو محكمة الاستئناف بالقضاء فى محكمة جنايات مصر

واذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور معين من أدوار انعقاد محكة الجنايات يستبدل بآخر من المستشارين الملحقين بمحاكم الجنايات (يعينه رئيس محكة الاستئناف) أو عند السرعة يستبدل بقاض من قضاة المحكة الابتدائية الكائنة بالجهسة التي تنعقد بها محكة الجنايات ينتخبه رئيس هدذه المحكة بالانفاق مع رئيس المحكة الانتدائية

الباب الشانی (فیمواعید انعقاد محکمة الجنایات)

تنعقد محاكم الجایات كل شهر مالم یصدر قرار من ناظر
 الحقانیة بخالف ذلك

ويجوز له أن يَّامر بانعقادها في أدوار أخر فوق العادة

 یحد تاریخ افتتاح کل دور من أدوار الانعقاد قبله بشهر علی الأقل بقرار من ناظر الحقانیة بناء علی طلب رئیس محکمة الاستئناف و پنشر فی الجریدة الرسمیة

٧ ـ جدول قضايا الدوريعدّ طبقا للــادتين ٢٢ و ٢٤

 توالى محكمة الجنايات جلساتها الى أن تنتهى القضايا المقيدة بالجدول مالم يطرأ مانع

الب ب الث لث (فىالاحالة على محكمة الجنسايات) أوامر, قاض الاحالة

 كل قضية جنائية حققتها النيابة ينظرها قاضى إحالة قبل تقديمها لحكة الجنايات

وينتدب لهـــذا الغرض فى كل محكمة ابتدائية بقرار يصــدره ناظر الحقانيـــة قاض أو أكثر للاحالة ويجوز لهؤلاء القضاة التنقل حسب مقتضات المصلحة ١ - ١ تقدم القضية لقاضى الاحالة بتقرير تحرره النيابة يبين فيه
 جليا الأفعال المسندة للتهم أو لكل من المتهمين عند تعددهم والوصف
 القانوني لهذه الأفعال

وترفق بهذا التقرير قائمة باسماء شهود الاثبات نتين فيها جليا الأفعال التي يجوز أن يطلب من كل واحد منهم أداء الشهادة عنها

وتعلن صورة التقرير والقائمة لكل واحد من المتهمين

١١ ـ يفصل قاضى الاحالة فى القضية المحالة عليه بالكيفية المتقدمة بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات التى يرى لزوم طلبها من النيابة العمومية أوالمتهم أوالمدافع عنه ويعلن الحصوم بالميعاد المحدد لنظر القضية أمامه قبل ذلك بثلاثة أيام على الأقل ويصدر أمره فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ تبليغ الأوراق اليه

اذا رأى قاضى الاحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة
 جناية وان الدلائل المقدمة كافية يامر باحالتها على محكمة الجنايات
 بالكيفية المدوّنة فى الباب الرابع

واذا رأى وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة يعيد الفضية الى النيابة لاجراء اللازم عنها قانونا ومع ذلك إذا كانت فيها جنحة مرتبطة بجناية جازله أن يًامر باحالتها على محكمة الجنايات في نفس الأمر الذي يصدر نشأن الحناية واننا لم ير أثرًا مّا لِحريمة أو لم يجد دلائل كافيسة للتهمة يصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ويًامر بالافراج عن المتهم مالم يكن محبوسا لسبب آخر

ويجوزله اعادة القضية الى النيابة لاستيفاء التحقيق معينا المواضع التى يلزم اجراؤه بشانها متى رأى فى ذلك فائدة ويجوزله أيضا أن يجرى بنفسه تحقيقا تكيليا

١ ١ - يجوز للنائب العمومى الطعن أمام محكمة الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة تقض وابرام فى الأمر الصادر من قاضى الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو فى الأمر الصادر منه باعادة الفضية الى النيابة لان الافعال المستندة الى المتهم لاتخرج عن كونها جنحة أو مخالفة ولا يجوز هذا الطعن الالخطاً فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها

و يكون ذلك الطعن بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمـــة فى ظرف ثمــانية عشر يوماكاملة من تاريخ الامر

ويحكم فيه بالسرعة

ويكلف المتهم بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة

 ١٤ ـ تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن بعد سماع اقوال النيابة العمومية وأقوال المتهم أو المدافع عنه فاذا قبل الطعن تعيد المحكمةالقضية الى قاضى الاحالة معينة الجريمة المكوّنة لها الأفعال المرتكبة

 ١ - الأوامر التي تصدر من قاضي الاحالة تكون غير قابلة لطعن تما وهذا في غير ماجاء في أحكام المادتين ١٣ و ١٤

ومع ذلك فالأمر الذى يصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى بناء على عدم كفاية دلائل الجرم لايمنع من اعادة الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة قبـــل انقضاء المواعيـــد المقررة لسقوط الحق فيها طبقا للــادة ١٢٧ من قانون تحقيق الحنايات

في الحبس الاحتياطي

١٦ _ عند ما تقدّم قضية لقاضى الاحالة يكون هو دون غيره مختصا بالحكم فى الحبس الاحتياطى فيجوزله فى كل وقت أن يامر بالقبض على المنهم الذى لم يقبض عليه أو الذى أفرج عنه مع الضانة كما يجوزله أن يامر بالافراج مع الضانة على المتهم المقبوض عليه

في الشـــهود

المتهم أوالمدافع الرحالة أمرا بها يكلف المتهم أوالمدافع عنه بأن يقدم له فى الحال قائمة الشهود الذين يطلب أن تسمع شهاداتهم أمام محكمة الجنايات

ويَّامر باعلان هؤلاء الشهود من قبل النيابة العمومية بالحضورأمام محكمة الجنايات مالم يربعد سماع أقوال المتهم أو المدافع عنه أن القصد من طلب حضورهم المطل أو مجرد النكاية و يجوز لقاضى الاحالة أن يزيد فى هاته القائمة فيما بعد بناء على طلب المتهم أسماء شهود آخرين و يجب اخطار النيابة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بثلاثة أيام على الأقل

الفي الذين لم تدرج أسماؤهم فى القائمة المذكورة بالمادة السابقة يعلنون بالحضور بواسطة المتهم على يد محضر بعد ايداع مصاريف سفرهم بقلم الكتاب

١٩ – يجب على المتهــم والمدعى بالحقوق المدنية أن يعلن كل منهما الآخر بواسـطة أحد المحضرين قبــل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل بقائمة الشهود المعلنين من قبلهما وأن يعلنا بها النيابة بتقرير يحرر بقلم كتاب المحكمة

 ٢٠ ـ أسماء شهود الاثبات التى لم تدرج فى القائمة المذكورة بالمادة (١٠) تعلن للتهم من النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل

 ۲۲ ـ اعلان الشهود بالحضور یکون قبل انعقاد الحلسة بثلاثة أیام علی الأقل غیر مواعید مسافة الطریق

ويترتب حتما على تكليف شاهـد بالحضور أمام محكمة الحنايات فحاسة معينة وجوب حضوره فى كل جائبة تليها من جلسات نفس الدور الذى يمكن أن تنظر فيه القضية الشارا مشمة

۲۲ _ عندما يصـــدر قاضى الاحالة أمرا بالاحالة على محكة الجنايات يحدد دور انعقاد جلسات المحكة الواجب تقديم القضية فيه متبعا التعاليم الصادرة فى ذلك من رئيس المحكة الابتدائية

و يحدد فى آن واحد اذا طلب المتهم أو المدافع عنــه ميعادا لايجوز أنـــ يتجاوز عشرة أيام يبق أثناءه ملف القضــية فى قلم كتاب المحكة حيث يسوغ للدافع الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم

وتعلن صورة أمر الاحالة الى المتهم فى ظرف الايام الثلاثة من النطـــق به

۲۳ ـ اذا صدر أمر الاحالة ولم يكن حدد تاريخ لافتتاح دور
 محكة الجنايات يعلن هذا التاريخ للتهم من قبل بتمانية أيام كاملة

٢٤ ـ ملف كل قضية صدر فيها أمر إحالة يسلم فى الوقت اللازم من قاضى الاحالة الى رئيس الحكمة الابتدائية وهو يبلغه الى المستشارين المعينين لدور انعقاد محكمة الجنايات الذى أحيلت عليه القضية

وعلى رئيس المحكمة الابتدائية أن يعــد جدول قضاياكل دور من من أدوار انعقاد محكمة الحنايات بغد أخذ رأى قضاة الاحالة

في المدافعــــين

حد مايسلم ملف القضية لرئيس المحكة الابتدائية طبقا
 الحادة ٢٤ يعين من تلقاء نفسه مدافعا لكل متهم لم ينتخب من يقوم
 بالدفاع عنه

٢٦ _ اذاكان لدى المدافع المعين من قبل رئيس المحكة الابتدائية أعذار أو موانع يريد التمسك بها يجب عليه ابداؤها له بدون تأخير واذا طرأت عليه بعد فتح دور الانعقاد وجب تقديمها الى رئيس محكة الحنايات

فاذا قبلت يعين رئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس محكمة الجنايات مدافع آخر

وفيا عدا حالة العـذر أو المـانع المثبوت أصوليا يجب على المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة أن يدافع عن المتهم فى الجلسة أو يعين من يقوم مقامه و إلا حكم عليه من محكمة الجنايات بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيما مصريا مع عدم المساس باقامة الدعوى التاديبية اذا اقتضتها الحال و يجوز للحكة اعفاؤه من الغرامة اذا أثبت لها انه كان من المستحيل عليه أن يحضر فى الجلسة

۲۷ ــ للحامى المعين من قبل رئيس المحكمة اذا لم يكن فقر المتهم ثابتا أن يطلب تقدير أتعاب له متى أحسن القيام بما عهد اليه وتقدّر همذه الأتعاب فى الحكم الصادر فى الدعوى ولا يجوز الطعن فى هذا التقدير بائى وجه ٢٨ ـ المحامون المقبولون فى المرافعة أمام محكمة الاستئناف أوأمام المحكمة الابتدائية الكائنة فى الجهة التى تنعقد بهامحكمة الجنايات يكونون هم المختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات

في القضايا التي تحقق بمعرفة قاضي التحقيق

٢٩ ــ اذا رأى قاضى التحقيق بعد تحقيق قام به أن فى القضية جناية ثابتة شوتاكافيا على شخص أو أكثر يصدر أمرا باحالتها على محكة الجنايات متبعا الاحكام الواردة فى هذا الباب فيما يتعلق بقاضى الاحالة بدلا من السير طبقاً لأحكام الباب الرابع من الكتاب الشانى من قانون تحقيق الجنايات

البــــاب الرابــــع (فىأوامر الاحالة)

٣٠ ـ يبين أمر الاحالة الأفعال التي تأسست عليها التهــمة مع جميع التفصيلات اللازمة لايقاف المتهم على موضوع الاتهام من تاريخ الحريمة ومحل وقوعها والمجنى عليه وكيفية ارتكابها أو الشيئ الذي وقمت عليه وكافة الظروف التي من شأنها تشديد الادانة

ويصف الجريمة إما باعطائها اسمها الخاص أو بذكر العناصر المكتونة لها من جهة ارتباطها بالأفعال ويذكر مادة القانون المطلوب تطبيقها

٣١ ـ يصدر عن كل جريمة موجهة على شخص واحد أمر احالة
 خاص بها إلا فيا نصت عليه المواد الأربع الآتية

٣٧ _ اذا كانت الافعال المدّعاة مرتبطة ببعضها ارتباطا يكون مجموعا غير قابل للتجزئة فكافة الجرائم التي تنشأ من اجتماع الأفعال كلها أو من أحدها أو من اجتماع أكثرها يجوز توجيهها على المتهم الواحد فى أمر احالة واحد

٣٣ _ اذا وجد شك فىوصف الافعال المسندة الى المتهم فكافة الحرائم التى يمكن ترتبها عليها يجوز أن يصدر بشأنها ضد المتهم أمر احالة واحدكما يجوز أن توجه عليه بطريق الخيرة

﴿ اذا اتهم شخص بارتكاب عدة جرائم من نوع واحد وكان وقوع آخر جريمة منها فى خلال سنة من تاريخ وقوع الأولى جاز أن يصدر ضده أمر احالة واحد بشأن هذه الجرائم جميعها

٣٥ _ اذا كانت الأفعال المدعاة مرتبطة ببعضها ارتباطا يكون مجموعا غير قابل للتجزئة واتهم عدة أشخاص بالاشتراك في ارتكابها يجوز اصدار أمر احالة واحد ضدهم جميعا حتى لوكانت الأفعال الموجهة على كل واحد منهم مكوّنة لجرائم مختلفة

٣٦ _ يجوز لمحكمة الجنايات الى حين النطق بالحكم اصلاح كل خطأ مادى أو تدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في أمر الاحالة

٣٧ _ يجوز لمحكمة الحنايات الى حين النطق بالحكم تعديل أو تشديد التهمة المبينة فى أمر الاحالة اذا اقتضت الحال ذلك بشرط أن لاتوجه على المتهم أفعالا لم يشملها التحقيق ٣٨ _ اذا كان ملق أمر الاحالة من الخطأ أو السهو الذى تداكمته محكمة الجنايات بمقتضى المادة ٣٦ من شأنه خدع المهم أو الاضرار بدفاعه يجب عليها إما تأجيل القضية لجلسة آتية أو الأمر بحاكمته في الدور المقبل من أدوار انمقادها

وكذلك يكون الحال كلما عذلت المحكمة التهمة بمقتضى المـــادة ٣٧ وكان التعديل اذا لم تؤجل القضـــية موجبا للاضرار بالدفاع عن المتهم أو بسيرالدعوى

وفيما يغايرذلك من الاحوال يجب الاستمرار فىالدعوى بدون انقطاع

٣٩ ــ اذا عدلت محكمة الجنايات فى النهمة بموجب المادة ٣٧ بعد سماء شهادة الشهود يحوز استحضار هؤلاء الشهود مرة ثانية وسماع أقوالهم بشان هذا التعديل واستحضار شهود آخرين متى رأت المحكمة لزوما لذلك

• ٤ - يجوز لمحكمة الجنايات في الحكم بالعقوية أن تغير وصف الأفعال المبينة في أمر الاحالة بغير سبق تعديل في التهمة ولكن بمراعاة الحدود الواردة في المادة ٣٣ فقط وفي هذه الحالة لاتحكم المحكمة بعقوبة أشدة من المنصوص عليها في القانون المجريمة الملوجهة على المتهم في أمر الاحالة

ويجوز أيضا يدون سبق تعديل فىالتهمة الحكم على المتهم بشكان كل جريمة نزلت اليهـــــا الحريمة الموجهة عليــــه فى أمر, الاحالة لعدم اثبات بعض الأفعال المسندة أو للا قعال التى أثبتها العفاج واذا كانت التهمة على جريمة ارتكبت جاز عقاب المتهم على الشروع في ارتكابها

البــاب الخامس فى الاجراآت بالجلســـة

١٤ - يستحضر المتهم الى الجلسة يغير قيود ولا أشلال انمــا
 تجرى عليه الملاحظة اللازمة

ولا يجوز ابعاده عن الجاسة أثناء نظر الدعوى بها إلا اذا وقع منـــه تشو يش جسيم يستدعى ذلك

کے ۔ ویجب علیہ تعریف اسمه ولقبه وعموہ وصناعته ومحل
 اقامته ومولدہ

٤٣ _ يتلوكاتب المحكمة أمر الاحالة

٤٤ ... بعد تلاوة أمر الاحالة يشرع فى الاجراآت اللازمة كالمبين فى الفصل الأول من الباب التانى من الكتاب التالث من قانون تحقيق الحنايات مالم يحالفها نص من النصوص الا تية

يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية بحسب مايحس كلا منهم أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعان باسمائهم طبقا الواد ١٠ و ١٩ و ٢٠ المتقدمة إلا مانص عليه في المادة الآتية

وسمع أقوال المحكة أثناء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص ولو باصدار أمر بالضبط والاحضار اذا دعت الضرورة له أو تستحضر أى ورقة جديدة يرى فائدتها و يجب على من دعى للشهادة بهذه الكيفية أن يحلف الهين

٤٧ _ اذا تخلف الشهود عن الحضور أمام محكة الجنايات أو حضروا وامتنعوا عن الاجابة نتبع فى شأنهم القواعد المدوّنة فى المواد 1٦٧ و ١٦٨ و ١٦٨ من قانون تحقيق الجنايات

والعقوبة التي يحكم بها على الشاهد الذي تخلف عن الحضور في أقل مرة تكون غرامة لا تزيد عن أربعين جنيها مصريا واذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيها أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا واذا حضر وامتنع عن الاجابة يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيها أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين

🗚 _ تشرع المحكمة في المداولة فورا بعد اقفال باب المرافعة

وع _ يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكمًا بالاعدام أن تأخذ رأى منتى الجههة الموجودة فى دائرتها المحكمة ويجب ارسال أوراق القضية اليه

فاذا لم يبد رأيه فى ميعاد الثلاثة أيام التاليـــة لارسال الأوراق اليـــه تحكم المحكمة فى الدعوى اذا رأت المحكمة أنه ثبتت على المتهم التهمة المبينة فى أمر الاحالة أوجناية أوجنحة أخرى مما تنطبق عليه الشروط المنصوص عليها فى المادة ، ٤ تقرر ادانته وتحكم عليه بالعقوبة المدونة فى القانون

وفی عکس ذلك تحكم ببراءته ويفرج عنــه فورا ان لم يكن محبوسا لسبب آخر

وعلى كل حال يجب أن يفصل فى نفس هذا الحكم فى التضمينات التى قد يطلبها بعض الخصوم من بعض

يجوز الطعن بطريق النقض والابرام فى أحكام محاكم الجنايات بالطرق المنصوص عليها فى المواد من ٢٢٩ الى ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات

 المتهم الغائب تحكم فىغيبته محكمة الجنايات حسب أحكام قانون تحقيق الجنايات

الااب السادس (أحكام وقتيـــة وغير ذلك)

٤٥ _ أحكام هذا القانون تسرى على كل قضية جنائية لم تكن رفعت للحاكم الجنائية الحالية قبل أول شهر فبراير سنة ١٩٠٥ وذلك مع مراعاة أحكام المادة الأتية

وأول دور من أدوار انعــقاد كل محكمة من محاكم الحنايات يكون فىشهر مارس سنة ١٩٠٥ مالم يؤجله ناظر الحقانية الى الشهر التالى

٥٥ _ يجوز لناظرالحقانية أن يؤجل بقرار يصدره تشكيل محاكم الحنايات فيجهة واحدة أو أكثر الى أن يصدر قرار جديد

وكل قرار يقضى بتشكيل محاكم جنايات جديدة يجب أنتحدّد فه المواعيد التي تحكم من ابتدائها في القضايا الجنائية التي لم تكن رفعت للحاكم الحالية في تلك المواعيد

 المواد من ۱۹۰ الى ۲۱۶ و ۲۲۲ و ۲۲۲ من قانون تحقيق الجنايات لاتسرى على القضايا المحكوم فيها من محاكم الجنايات

٧٥ _ على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون

صدر بسرای عابدین فی ۲ القعدة سنة ۱۳۲۲ (۱۲ ينايرسنة ۲۹۰۵) (عباس حلمي). أمر الحضرة الحديوية

رئيس مجلس النظار ناظر الحقانيية (مصطفیفهمی) (ابراهیم فؤاد)

م ١٥٠ الحقام لعداده في مواد تحلقه تي تحرر كندا ولا دولا مدهسا بعرم اداطلية في معنو، غوالغرام وجهاري جعم برادة فهم تنافث مهاليجي كمحقوقه مدم والمحقوظهم كاعشارهم مؤذله عدفعوه لنرته ومرذم ا دا كار الدكت في مرفريا عرابقوف وفي فونفومه لهم او الحالم العبية ن مودر عبرالحدود ليم الرادا في قالت بعد م لا مرادا الم قالت بعد م لا مرادا الم الما الما الم الم المرادا الم المرادا الم المرادا الم المرادا ا قادر دالمدم والحام وكذيه ليميلونه الأفر الكور لمريد الدادالاب المستعيضا ع لمستريط مريد في فري لها عدد وم عدا المعمول لهد لقانوب تحقيق الجسايات ور کورندا له شبای الوسالی او در کسام همیم و در کوم دلاه د در در مطاقی تطبیع معنوم که نوم اوی باوس ١٥٤ على الك في الله الله الله الله الله الله رم ميم له لذري الطب الكر العادران فيم العالم الما الحصري ادمه مارخ انقفاد جندا كحدد للمعافية وكالكالفاحي ولاتزاد على مقار لهن مه الها لا ذرك والراح وتعرفه ذا والعد لبن الأهري عدر وعد للمالالها مناتى المالك الم do lisavier is in the master وسكورد المراء الم مجمر الوشائم لكرك مراف (ميل حدو لقواعد المقرص في البعاداً وْمدَكُون الكان اللهار مره به مدانه ده . ۱۵ مین توم مین ارای الم ا دين اسم ها اليانور تومل مه ١٠٥ ش والحري الرواد زيري اسم نفوفر وفر العمل برريد ورو والروا كروه، م

ملحوظة _ الارقام غير المسبوقة ببيان تشيرانى مواد قانون تحقيق الجنايات. ولم تدخل في هذا الفهرست الواد من ١٩٠ – ٢١٥ و ٢٦٦ و ٢٧٠ و ٢٤٦ من القانون المذكور (ر . ق تمرة ٤ سنة ١٩٠٥ م ٢٥٦) فهرست هجائی لقانوری تحقیق الجنایات ــــــــ

(1)

ا دال العقوبة ٢٥٨

اثبات (ر. أدلة)

أحكام (ر. استئناف. تنفيذ. غياب. غيبة المتهم، نقض وابرام)

محكمة المخالفات :

بيان مايشتمل عليه الحكم ١٤٩ و ١٥٥

النطق بالحكم ١٥١

التوقيع على نسخة الحكم ١٥٢

محكمة الجنح :

· بيان مايشتمل عليه الحكم والتوقيع عليه ١٦٠ و ١٨٠

النطق بالحكم ١٧١

محكمة المركز ف نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٠

« الاستئناف ١٥٤ و ١٨٨

« الجنايات :

بيــان ما يشـــتمل عليه الحكم ن نمرة ؛ (١٩٠٥) م ٢٧

و ځځ و ٥٠

ر ا) منار

أحسكام (نابع ماقبله)

النطق بالحكم والتوقيع عليه عن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥١ تغيير وصف الافعال عن رة ٤ (١٩٠٥) م ٥٠ اعتبارأن الاجرا آت المتعلقة بالشكل قد روعيت أثناء الدعوى ٢٢٩ تسليم صورة الحكم ٢٣١

اخبار (ر. تبليغ)

اختصاص

قاضي التحقيق:

تحقیق الدعوی ۵۷ و ۵۸

دفع بعدم الاختصاص ٥٩ – ٦١

امتناع الشهود عن الحضور أو الاجابة ٨٥ – ٨٧

قاضي الاحالة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٩ و ١٦

المحكمة المركزية ن نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٣ و ١١

المحكمة الجزئية :

غالفات ۱۲۸ و ۱۰۰ ت نمرة ۸ (۱۹۰۶) م ۳ خالفات ۱۲۸

امتناع الشهود عن الحضور أو الاجابة ٨٥ – ٨٧

جنح ١٥٦

شهود التحقيق ١٤ و٣٣

تعویضات ۱۵۰ و ۱۷۳

(۱) دیات

اختصاص (تابع ماقبله)

الحكمة الابتدائية:

استئناف المخالفات ١٥٤

الجنح ۱۷۹ و۱۸۳ و ۱۸۸

طلب تعیین القاضی المختص بالحکم ۲٤۱ محکمة الجنایات ن نمرة ٤ (۱۹۰۵) م ۱ و ۲ و ۱۲

محكمة الاستئناف:

طلب اقامة الدعوى العمومية امامها ٤٥ و ٦٢

طلب تعيين القاضي المختص بالحكم ٢٤١

محكمة النقض والابرام ٢٢٩ و ٢٣٣ و ٢٣٤ ن نمرة ٤ (١٩٠٥)

م ۱۳ و۲۰

أدلة

الاستدلالات التي يجمعها مُأمور الضبطية القضائية ٣ و ١٠

ادلة محسوسة (ر. أيضا أشياء مضبوطة . تفتيش):

أوراق المضاهاة ٧٢

حلف اليمين في التحقيق ٣١ و ٣٧

« « بالجلسة ١٤٥ و ١٦٠ وق نمرة ٤ (١٩٠٥)م ١٤

الاستشهاد في التحقيق ٧٧

(1) cir

أدلة (تابع ماقبله)

الاستشهادفى الجلسة ١٣٦ و ١٦٠ وق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤ تجريح الشهود ٧٩

تلاوةشهادة الشهود ١٣٤ و ١٦٥ ول نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

جوازسماع شهادة شهود آخرين ۍ نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٥ – ٤٦

الحكم بالاطلاع على الاوراق ١٦٢ و٢١٨

استيفاء التحقيق أمام المحكمة ١٣١ و ١٦٠ و ١٨٦

استجواب المتهم ۱۳۷ و ۱۹۰ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

بطلان الاجراآت ۲۲۹ ظهور أدلة جديدة ٤٢ و ١٢٧ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٥

قوة الأثبات:

محاضر المخالفات ١٣٩

« « _ الحكم على الشهود بمقتضاها ١٤ الشهادة سد حلف البمين ٩٢ و ١٤٥ و ١٩٠ و ٥ نمــرة ٤

سهاده بعد حصف اليير (۱۹۰۵) م ۲۶

سماع شهادة من يصح تجريحه ٧٩

« « الشهود بغير حضور الخصوم ٨٢

أدلة جديدة ٤٢ (ب) و١٢٧ ون نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٥

استجواب (ر. متهم)

(1) cl

اســـتئناف

حكم محكة مركزية ن نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٣ و ٥

حكم محكمة مخالفات :

شروطه ۱۵۳ و ۱٤۳

شكله ومواعيده ١٥٤

محكمة مختصة بنظره ١٥٤

اجراآته ١٥٤

تنفيذ ولو مع حصول الاستئناف ١٥٥

حكم محكمة جنح :

شروطه ۱۷۵ و ۱۷۳

شکله ومواعیده ۱۷۷ و ۱۷۸ و ۱۸۳

محكمة مختصة بنظره ۱۷۹ و ۱۸۳

تنفيذ ولو مع حصول الاستئناف ۱۸۰ و ۱۸۱

تكليف بالحضور ١٨٤

تسليم أوراق الدعوى ونقل المتهم ۱۸۲ و ۱۸۳

اجرا أت المحكمة الاستثنافية ١٨٥ – ١٨٩

عقو بات صادرة على الشهود عند التحقيق :

أمام النيابة ٣٣

« قاضي التحقيق ٨٥ و ٨٧

(1) c^{ilī}

اشياء مضبوطة (ر. أيضا تفتيش)

الاشياء التي يجوز ضبطها ١٨ و ١٩ و ٣٠ و ٦٨ – ٧٠ التصرف فيها ٢٠ – ٢٢

اعتراف ۱۳۴ و ۱۹۰ و ق نمرة غ (۱۹۰۵) م ١٤

اعدام (ر. أيضا تنفيذ الاحكام)

أخذ رأى المفتى ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٩

أعلان

أمر الضبط والاحضار ٩٧

« الحيس ۱۰۰

الامر الصادر على طلب افراج ١٠٥

« « بَان لاوجه لاقامة الدعوى ١١٦

أمر الاحالة ١٢١ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٢ و٢٣

ورقة الاتهام ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٠

قائمة الشهود ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٠ و ١٧ – ٢٠

تكليف بالحضور (ر. شهود. متهم)

الحكم الغيابي ١٣٣ و١٥٤ و١٦٣ و١٨٧٠

· « في غيبة المتهم ٢٢٨

(1)

اعلات (تابع ماقبله)

العقوبات المالية ٢٦٥ و٢٦٦

أعمال المحضرين في محاكم المراكز ق نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٣

افسراج

واجب حتما :

عند عدم امتداد مدة الأمر بالحبس ٣٧ و ٣٩

في مواد الجنح التي يحققها قاضي التحقيق ١٠٨

ي مواد الجيم التي يحققها فاحتي المعطيق ١٠٨

عند صدور أمربعدم وجود وجه ق نمرة ٤ (١٩٠٤) م ١٢ عند اعتبار الواقعة حنحة أو مخالفة ١١٧ و ١١٨

عند اعتبار الواقعة جنحه او محالفه ۱۱۷ و ۱۱۸ عند الحكم بالبراءة ۱۸۱ و ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٠

جائز :

للنيابة ٤٦ و ٤٠ و ٢٠٠

لقاضي الامور الجزئية عند طلب الاذن بامتداد السجن ٤٦

لقاضي التحقيق ١٠٣ و١٠٦ و١٠٩

لقاضي الاحالة ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٦

للحكمة أاودة المشورة ٤٠ و ٤٤ و ١٠٥ و ١١١ و ١١٢

لمحكمة الحنح ١٥٩ و ١٨٠

مبلغ الضانة وتخصيصه ٤١ و ١١٠

(1) GI

افــــراج (تابع ماقبله)

جزاء المتهم على تخلفه عن الحضور بعد الافراج عنــــه ١١٤

و۱۱۰

القبض على المتهم بعـــد الافواج عنه ٤١ و ١١٣ ــ ١١٥ و ن نمرة ٤ (سنة ١٩٠٥) م ١٦ و ٢٩

عدم سماع أقوال المدعى المدنى فيما يتعلق بالافراج عن المتهم ١٠٧

اكراه بدنى (ر. أيضا تنفيذ الأحكام)

القبض على الشهود واحضارهم قهرا ١٤١ و ١٦٧

أمر

. من قاضي التحقيق :

بالحكم فى المسائل الفرعية ٢٠ و ٣١

باجراء التحرى واثبات الحالة ٣٦

بضبط رسائل الخ ٧٠

في طلب الاستشهاد ٧٧

بخصوص أوامر الحبس ١٠٥ و١١٠

بعدم وجود وجه ۱۱۲ و۱۲۷

بالاحالة ١١٧ - ١٢٦ و ٣٣٦ وق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٩

را) دبار

أمر (تابع ما قبله)

من قاضي الاحالة ق بمرة ٤ (١٩٠٥) م ١١ :

بعدم وجود وجه ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢ و ١٥

بالاحالة على محكمة الجنايات ن نمرة ٤ (١٩٠٥) ١٢ و ٢٢

و ۳۰ – ۶۰

باعادة القضية الى النيابة ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢ الطعن فيه بطريق النقض والابرام ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م

۱۲ و ۱۲

من المحكمة بُاودة المشورة :

فی مواد الحبس الاحتیاطی ٤٤ و ١٠٥ و ١١١ و ١١٢ فی المعارضة فی أوامر قاضی التحقیق (ر . معارضة)

امر احضار « أو أمر ضبط واحضار »

شاهد :

صادر من النيابة ٣٣

صادر من قاضي التحقيق ٨٥

صادر من محكمة الجنايات ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٦٠

متهمم :

صادر من مُامور الضبطية القضائية ١٦٪

(1) 4

امر احضار (تابع ماقبله)

صادر من النيابة ٣٥

صادر من قاضي التحقيق ٩٤

بیان مایشتمل علیه ۶۰ و ۹۰

تنفیذه ۱۷ و ۶۰ و ۹۳ و ۹۷ و ۱۰۱

الغاؤه ٤٠ و١٠٣

امر بالسجن (ر. أمر حبس)

أمر تنفيذ (ر. تنفيذ الأحكام)

امر حبس

لا يجوز أن يصــدر من المندوبين لأعمال النيابة بمحاكم المراكز

ق نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٥

صادر من النيابة ٣٦ :

الاحوال التي يصدر فيها ٣٦ و . ٤

مدة نفوذ مفعوله وما للتهم قبله ٣٦ ــ ٤١ و ٤٤

صادر من قاضي التحقيق : ً

الاحوال التي يصدر فيها ع.٩ و١١٣ و١١٤

طلبات النيابة ٩٨

ابع (۱)

أمر حبس (تابعماقبله)

مدة نفوذ مفعوله ۱۰۸ و ۱۱۱ و ۱۰۱

حق المتهم قبله ٩٤ و ١٢٤ – ١٠٦ و ١٠٨ و ١١١ و ١١١

صادر من قاضي الاحالة ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٦

صادر من المحكمة ۱۱۲ و۱۱۳ و ۱۸۹ سان مانشتما, عليه ٤٠ و ٩٩

بین سیسسل عید، تنفیذه .ع و ۱۰۰ و ۱۰۱ و ۱۰۲

الغاؤه . بر و ١٠٠٣ و ١٠٠٥

أمر من المحكمة

للدخول في بيت مسكون ه

أهل خبرة (ر. خبراء)

أهل الفن (ر. خبراء)

أودة المشورة

افراج عن المتهم ٤٤ و ١٠٥ و ١١١ و ١١٢

أمر احالة ١٢٤ – ١٢٦

أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ١٢٧

مسائل فرعية ٦١

الى (١)

أوراق دالة على الثبوت ارسالها الى النيامة . ر

أوراق المدعى المدنى

ارسالها آلى النيابة ٢٥

أوراق المضاهاة ٧٧

(中)

براءة (ر. متهم)

يطلان الإجراآت

عدم علنية الجلسات ٢٣٥

تقديم أوجه البطلان ٢٣٦

وجه للطعن بطريق النقض والابرام ٢٢٩

رب مسل بسري النقض والأبرام أن الاجراآت أهملت الاشبات أمام محكة النقض والأبرام أن الاجراآت أهملت

أوخولفت ٢٢٩

بلاغ (ر . تبليغ)

بوليس (ر. ضبطية قضائية)

بیت (ر . منزل)

(ご)

تُلجيكِ (ر. أيضا أمر. قاضي احالة . محكمة مركز)

التحقيق ٧٦

القضية بالجلسة :

فى حالة التلبس بالجريمة ١٥٩

فی محکمة الجنایات ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣٨

النطق بالحكم ١٥١ و ١٥٤ و ١٧١ و ١٨٨ و ق نمرة ؛ (١٩٠٥) م ٤٩ و ٥١

تَاخير (ر. تَاجيل)

ئادىب جسمانى ٢٤٣ و٢٤٤

تبليخ

وجوب التبليغ عن وقوع الجرائم ٦ و٧

ارسال التبليغات الى النيابة ،

اتخاذ البوليس للاجراآت الابتدائية ١٠

تحقيق النيابة ٢٩

شکوی مدون ادعاء بحق مدنی ۴۹

تجریح الشہود ۷۹ و ۹۲

الع (ت) عالم

محقيــ ق

جمع الاستدلالات ٣

تحقيق الضبطية القضائية:

تحريات أولية ١٠

في حالة تلبس بالجريمة ١١ ـ ١٩ و ٢٤ ـ ٢٨

تفتيش منازل الاشخاص الموضوعين تحت المراقبة ٣٣

بًامر من النيابة ٢٩

بانتداب من قاضي التحقيق ٧١ و ٩٠ و ٩١.

فى القضاياً التي من اختصاص محماكم المراكز ق نمرة ٨

(۱۹۰٤) م ٥ و ۲ و ٧

تحقيق النيابة العمومية :

قواعده العمومية ٢٩ ــ ٤٤

استلام تحقىق قضايا التلبس ٢٥ و ٢٦

في قضاًيا محاكم المراكز ق نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٢ - ٨

احالة قضية جناية من محكة الاستثناف على

النيابة ١٨٩

تحقيق قاضي التحقيق:

قواعده العمومية ٧٥ ــ ١١٥

قفل التحقيق ١١٦ – ١٢٧ و ق نمرة ٨ (١٩٠٥) م ٢٩

البع (ت)

تحقيـــق (تابعماقبله)

تحقيق قاضي الاحالة:

نظر القضايا الجنائية ق ثمرة ٤ (١٩٠٥) م ٩ – ١١ و ١٦

تحقیق تکمیل و نمرة غ (۱۹۰۵) م ۱۲

استنفاء التحقيق:

بواسطة قاضي الاحالة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢

« محكمة المخالفات ١٣١

« « الجنح ١٥٩ « « الاستئناف ١٨٦

« « المركز ق نمرة ٨ (١٩٠٤)م ٨

طلب الحكم في الدعوى بحكة الاستئناف ٦٢

انقطاع المدّة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوي ٢٨٠

تزوير مضاهاة الأوراق ٧٢

تشــغيل (ر. تنفيذ الأحكام)

تضامن في المصاريف ٢٥٣

تعدد الحرائم و نمرة ٤ (١٩٠٥)م ٣١ ـ ٣٥

تابع (ت)

تعو يضات وما يجب رده.

طلبات المدعى المدنى ٥٠

في حالة تنازل المدعى المدنى عن دعواه ٥٥

أشخاص مسئوولون عن حقوق مدنية ٢٣٨ محكمة المخالفات ١٤٧ و ١٥٠

« الجنح ۱۷۲ و۱۷۳ « الاستئناف ۱۵۶ و ۱۸۸

« الحنايات ق مرة ٤ (١٩٠٥)م٠٥

في حالة الحكم في غيبة المتهم ٢١٩ – ٢٢٤ توزيع ما يتحصل من التنفيذُ بين ذوى الحقوق ٢٧٥ تنفيذ (ر. تنفيذ الأحكام)

تعيين القاضي المختص ٢٤١

بواسطة ماموري الضبطية القضائية:

في حالة التلبس بالحريمة ١٨ و ١٩ في منازل الموضوعين تحت المراقبة ٢٣

بانتداب من النيابة ٣٠

« من قاضي التحقيق ٧١

واسطة النابة ٣٠

قاضي التحقيق ٦٨ - ٧١

تابع (ت)

تقادم (ر. مضى المدّة)

تقـــرير (ر. أيضا خبراء) بطلب الاستئناف ١٥٤

من القاضي الملخص ١٨٥

تكليف بالحضور (ر . شهود . متهم)

تكليف بالحضور مباشرة

مدعی مدنی ۲۰ و ۶۸ و ق نمرة ۸ (۱۹۰٤) م ه

نىاية عمومية ١٢٩ و١٥٧

تلبس بالجريمة تعریف ۸

تبليغ الجناية ٧

دخول منزل مسکون ه

تحقيق بواسطة الضبطية القضائية ١١ ــ ١٩ و ٢٤ ــ ٢٨

القبض على المتهم ٧ و ١٥

استلام النيابة للتحقيق ٢٥ ـ ٢٦

تكليف المتهم بالحضور ١٥٨

« الشهود مالحضور ۱۲۲

تأخر القاضي للدعوى ١٥٩

تابع (ت)

تنازل المدعى المدنى مه

تناقض بين الأحكام ٢٣٣

تنفيذ الأحكام

اعدام ۲۰۸ - ۲۲۲

عقوبة مقيدة للحرية ٢٦٤

تادس جساني ٢٤٤

تسليم الى مدرسة اصلاحية ٢٤٥

عقو أمات مالية:

تخصيص مبلغ الضان ١١٠

اعلان المحكوم عليه بها ٢٦٥ - ٢٦٦

اکراه مدنی ۲۲۷ - ۲۷۱ و ۲۶۳

شغل مدل الا كراه ٢٧١ - ٢٧٤

توزيع مايتحصل من التنفيذ بين ذوى الحقوق ٧٧٥

تعويضات في حالة الحكم في غيبة المتهم ٢١٩ _ ٢٢٤

تنفيذها مع حصول استئنافها:

في موآد المخالفات ١٥٥

« الحناح ۱۸۰ »

تنفيذها مع حصول الطعن فيها بطريق النقض والابرام ٢٣١

ايقاف التنفيذ ٢٣٣ _ ٢٣٤

(ج)

جدول خاص (ر. محکمة مرکز)

حرائم تقع فى الحلسة ٢٣٧

جلسية جرائم تقع في الجلسة ٢٣٧ علنية جلسات قاضي التحقيق ٧٨ « « المحكة ٢٣٥ » »

جلسة سرية ۷۸ و ۲۳۰

 (τ)

حبس احتياطي (ر. أيضًا افراج. أمرضبط واحضار. ضبط المتهم واحضاره)

الأحوال التي يحبس فيها المتهم احتياطا:

بدون احتياج لأمر بضبطه ٧ و ١٥ و٢٣

ئامر ضبط واحضار ٤٠ و ٩٦

أمر حبس صادر من النيابة ٣٦

« « من قاضي التحقيق ع ٩

« « من المحكة في مادة جناية ١٨٩

بًامر قبص صــادر مرـــ قاضي الاحالة أو قاضي التحقيق

ن نمرة ع (١٩٠٥) ١٦٢ و٢٩

(ح) وال حبس احتياطي (تابع ماقبله)

بَعْدَ الْأَفْرَاجِ عَنِ الْمُتَّهِمُ ٤١ و ١١٣ – ١١٥

أمر من ألمحكمة عند ارتكاب حرمة في الحلسة ٢٣٧ مجرم من الأحداث محكوم بتسليمه للاصلاحية ٢٤٥

عكوم عليه بالاعدام ٢٥٩

عدم مخالطة المحبوس لغيره ٤٠ و١٠٢

ابقاءً المتهم فى الحبس : بعد احالته على محكمة الجنح ١١٨

بعد تَّاجيل دعوي تلبس بالحريمة ١٥٩

عند الحكم على المتهم مع وجوب التنفيذ فورا ١٨٠

نقل المتهم لسجن الاستئناف ١٨٣

ايداع المتهم المعتوه المحكوم ببراءته فيمستشفى المجاذيب ٢٤٩ اعلان المسجون بالمبالغ المستحقة للحكومة ٢٦٥

صدور الحكم فورا ١٧١

تنفذ أمر الضبط والاحضار ٩٧

حفظ الاوراق ٤٢ و ٥ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٥

حكم غيابي

في مواد المخالفات ١٣٢ و١٣٣

فی مواد الجنح ۱۹۲ و۱۹۳ و۱۸۷

مصاريف الأحراآت ٢٥١

مضى المدة ٢٨١

(خ)

خـــبراء

أمام مامور الضبطية القضائية ٢٤

« ٰالنيابة ٣١

« قاضي التحقيق ٦٥ ـ ٧٧

« محكمة الجنح ١٦٥

« « الجنآيات ق نمرة ع (١٩٠٥) م ١٤

(٤)

دخول بیت مسکون ہ

دغوى عمومية

من له حق اقامتها ۲

من له جمع الاستدلالات ٣

رفع المدعى المدنى لدعواه مباشرة ٥٦

طلب محكمة الاستئناف اقامة الدعوى أمامها 60 و ٢٣

انقضاء الدعوى :

صلح ٤٨

صرف النظر عن المحاكمة ١١١

حفظ ۲۲

أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ١١٦ و١٢٦ و ت

نمرة ع (١٩٠٥)م ١٢

مضى المدة ٢٧٩ و٢٨٢.

تابع (د)

دعوی مدنیة (ر. مدعی مدنی)

دفاع _ حقوقه (ر . متهم)

دفن جثة المحكوم عليه بالاعدام ٢٦٢

دلائل (ر. أدلة)

دلائل جديدة (ر. أدلة جديدة)

دية ۲٥

(c)

رئيس النيابة انتداب لتفتيش ۷۱ و ۹۱

انتدابه لسماع شهادة ۸۹ و ۹۱

تَاشير على أمَّر انقضت مدته ١٠١

حفظ أوراق الجنايات ٤٤ (١)

رد (ر. تعویضات)

رسوم (ر.مصاریف)

رفع الدعوى مباشرة (ر. تكليف بالحضور مباشرة)

(m)

شريعــــــة (ر. دية . عقوبة)

شسکوی ۶۹ – ۵۱ و ۶۵

شهــادة زور

وجه للنقض ٢٣٤

شــهود (ر. أيضا خبراء)

أُمَّام مُأمورى الضبطية القضائية في حالة التلبس ١١ ــ ١٤.

أمام النيابة ٣١ ـ ٣٤

أمام قاضي التحقيق ٧٣ ـــ ٩٢

أمام محكمة المركز :

تكليفهم بالحضور ق نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٣ تخلفهم عن الحضور أو امتناعهم عنأداء الشهادة ق نمرة ٨

(۱۹۰٤) م ۹

روبر ۱۰،۲۹۰۳ میره ۸ (۱۹۰۶) م ۱۰ قید شهادتهم ق نمره ۸ (۱۹۰۶) م ۱۰

أمام محكمة المخالفات :

تكليفهم بالحضور ١٤٠

تخلفهم عن الحضور أوامتناعهم عن اداء الشهادة ١٤١ – ١٤٤

حلفهم اليمين ١٤٥

سماع شهادتهم ۱۳۶ – ۱۳۳

قيد شهادتهم ١٤٦

ابع (ش)

شمهود (تابع ماقبله)

أمام محكمة الجنح :

تكليفهم بالحضور ١٦٠ و١٦٦

تحلفهم عن الحضور أو امتناعهم عن أداء الشهادة ١٦٠

و ۱۲۷ – ۱۲۹

حلفهم اليمين ١٦٠

تلاوة التقارير ومحاضر التحقيق ١٦٥

سماع شهادة ألشهود ١٦٠ و١٦٦

قید شهادتهم ۱۷۰

أمام محكمة الاستئناف ١٥٤ و١٨٦

أمام محكمة الجنايات :

تحرير قائمة الشهود واعلانهم ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٧ -

سماع شهادتهم واستحضار أوراق جديدة ن نمـــرة ٤

(0.1) 7 87 6 33 - 73

تخلفُهم عن الحضور أو امتناعهم عن أداء الشهادة ٯ نمرة ٤

(۱۹۰۰) م ۲۷

سريان أحكامُ المواد المدنيــة فيما يتعلق بالشهود على المواد الحنائمة ٩٢ و ١٦٩

تزوير الشهادة يجؤز الطعن بطريق النقض والابرام ٢٣٤

(ص) م<u>لح</u> ٤٦ - ٤٨ مياح العامة ٨

(ض)

ضبط (ر. أشياء مضبوطة . تفتيش)

ضبط الشهود واحضارهم

تخلفهم عن الحضور في التحقيق :

أمام النيابة ٣٣

« قاضى التحقيق ٨٥

تخلفهم عن الحضور في الجلسة :

أمام محكمة المركز ق نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٩

« « المخالفات ۱٤١

« « الجنج ۱۹۷

« « الجنايات ق نمرة ٤ (١٩٠٥)م ٧٧

« « الاستئناف ١٥٤ و ١٨٦

استدعاء محكمة الجنايات لشهود من تلقء نفسها ق تموة ع

(۱۹۰۵)م ۲۶

ضبط المتهم واحضاره (ر. أيضا أمر احضار. أمر ضبط واحضار. حبس احتياطي) تابع (ض)

ضبط المتهم واحضاره (تابع ماقبله)

بدون أمر بضبطه : بواسطة معاين وقوع الجناية ٧

« مَّامُورِ الضَّطَّةِ القَضَائيةِ 10 و ٢٣

عوجب أمر ضبط واحضار:

صادر من مُأمور الضبطية القضائية ١٦

« « النابة ٣٥ »

« « قاضي التحقيق » »

ضبطية قضائية _ مُاموروها (ر . أيضا تحقيق . ضبط المتهم)

بیانهـــم ؛ وظیفتهم ۳

الترخيص لهم بقبض قيمة الصلح ٤٧

المندوبون لأذاء وظيفة النيابة العمومية بمحاكم المراكز ق نمرة ٨

(سنة ١٩٠٤) م ه المندوبون لأداء وظيفة النيابة بمحكمة المخالفات ١٢٨

المعينون للحكم في المخالفات ١٢٨

ضيان أوكفالة

متهم مقبوض عليه: افراج عنه بالضمان ٤٠ و ٤١ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١١ و ١٥٩

و ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٦

تقدير مبلغ الضمان وتخصيصه ١١٠

البع (ض)

ضمان أوكفالة (تابع ماقبله)

محکوم علیہ :

ايقاف التنفيذ عند تقديم كفالة ١٥٥ و ١٨٠

مدّعی مدنی :

اذا حكم على المتهم فى غيبته ٢١٩

(4)

طبيب (ر . خبراء)

طعن بطريق النقض والابرام (ر . نقض وابرام)

طلب الغاء الحكم ٣٣٣ و ٢٣٤

طلب محكمة الاستئناف اقامة الدعوى العمومية أمامها وي و ٦٢

(ع)

عدم مخالطة المتهم للسجونين ٤٠ و١٠٢

عدم مخالطة المحبوس لغيره ٤٠ و١٠٢

عدم وجود وجه لاقامة الدعوى (ر . أواس)

الع (ع)

عقاب (ر. أيضا تنفيذ الأحكام . مضى المدة)

توقيع العقو بات على العموم ١

تغيير محكمة الجنايات لوصف الأفعال ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م . ٤ الاعدام _ أخذ رأى المقتى فيه ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٩

علنيمة الجلسات

لدى قاضي التحقيق ٧٨

بالمحكمة ٢٣٥

(غ)

غيبة المتهم

اجراآت ۲۱۵ - ۲۲۸ و ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٣

نقض وأبرام ٢٣٠

سقوط العقو بة بمضى المدّة ٢٢٤ و ٢٨١

(ق)

قاضي الاحالة

اختصاصاته وانتدابه ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٩ تقديم القضــــية اليه ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١١ الاطلاع على القضية ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١١ الأوامر التي يصدرها ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٢

تابع (ق)

قاضي الاحالة (تابعماقبله)

أوامر الاحالة ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣٠ ــ ٤٠ الطعن في الاواس ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٣ – ١٥ اعادة الدعوى بعد صدور قرار بعدم وجودوجه لاقامتها ب نمرة ع (۱۹۰۰) م ۱۵

> حبس احتياطي ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٦ قائمة الشهود ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٠ و ١٧ تحدید دور الانعقاد ق نمرة ۶ (۱۹۰۵) م ۲۲ و ۲۳ تسليم ملف القضية للحكمة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٤ جدول قضايا الدور ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٤

قاضى التحقيق

تعمينه وإحالة الدعوى علمه عهع و٧٥ و ٣٢

« في حالة طلب محكمة الاستئناف الحكم في الدعوى العمومية ٢٢ مباشرة التحقيق ٨٥

المسائل الفرعية ٥٥ - ٢٦

احراآت التحقيق ٦٣ ـ ٩٢

الطــرق والاحراآت الاحتياطيــــة التي يلزم اتخــادها في حق المتهم ٩٣ _ ١١٥

الأوامر التي تصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وفي الاحالة

۱۱٦ – ۱۲۷ و ۲۳۳ وق نموة ٤ (١٩٠٥) م ۲۹

ابع (ق)

قانون تحقيق الجنايات

غالفة أحكامه o نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٩ و ٥٦

قانون المرافعات المدنية

الرجوع اليه ۷۲ و ۷۹ و ۸۷ و ۹۲ و ۱۹۹

قبض (ر . ضبط الخ)

قوة الاثبات (ر. اثبات)

قوة عسكرية

الاستعانة بها في حالة التلبس بالجريمة ٢٨

(4)

كأتب

التحقيق ٣٢ و ٣٤ و ٦٣ و ٨٣ و ٨٤

الجلسة ١٤٦ و ١٥٢ و ١٦٠ و ١٧٠ و ١٨٢ و ق نمسرة ٤

(۱۹۰۵) م ۲۴ و ۶۶

محكمة المركز ق نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٣

كفالة (ر. ضمان)

(7)

ئتہـــم

أستجواب المتهم :

في التحقيق ١٥ و٣٤ ـ ٣٦ و ٩٣ و ٩٤

في الحلسة ١٣٤ و ١٣٧ و ١٦٠ و ن عمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

تًاجيل استجوابه ٤٠ و٩٦

اعتراف المتهم ١٣٤ و ١٦٠ و ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

تبرئة المتهم :

أمام محكمة المخالفات ١٤٧

« « الجنح ۱۷۲ و ۱۸۱

« « الاستئناف ١٥٨ و ١٨٨

« « الجنايات ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م٠٠

« « النقض والابرام ٢٣٢

المعتوه ٢٤٨

تكليف المتهم بالحضور:

أمام النيابة ٣٥ و٣٦

« قاضي التحقيق ٩٣ و ٩٤

« « الاحالة ق نمرة ع (١٩٠٥) م ١١

الحكة ، ، ا

اعلان بواسطة النيابة ٣٤

بمقتضى أمر قاضي التحقيق ١٢٣

رم) داراً

متهم (نابع ماقبله)

فی مواد المخالفات ۱۲۹ و ۱۳۰ و ۱۳۳ و ۱۵۶

: الجنح ۱۵۷ و ۱۵۸ و ۱۸۳ و ۱۸۶

« الجنايات ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٢ و ٢٣

« في غيبة المتهم ٢١٦

فى حالة النقض والابرام ن نمرة £ (١٩٠٥) م ١٣ حقوق المتهم أثناء التحقيق (ر . أيضا افراج . صلح)

حضور التحقيق ٣٤ و ٨١ و ٨٢

رفع المسائل الفرعية أمام قاضى التحقيق ٥٩ ــ ٦١ في حالة الحبس الاحتياطي :

الصادر من مُأمور الضبطية القضائية ١٥

« النيابة ١٥ و ٣٤ ــ ٤٠ و ٤٤

٫٫ قاضي التحقيق ٩٣ و ٩٤ و ١٠٢ و ١٠٤–

۱۱۲ و ۱۱۱ و ۱۱۲

تكليف الشهود بالحضور لاستجوابهم ٧٥ و٧٧ و ٨١ و ٨٨

ورقة الاتهام ن نمرة غ (١٩٠٥) م ١٠

أمر بعدم وجود وجه أو بالاحالة ١٢١ و ١٢٤ و ن نمرة ٤

(۱۹۰۰) م ۱۳ و ۱۶

حقوق المتهم أمام المحكمة (ر . أيض اســــثـناف . معارضة . نقض وابرام)

(۴) دار

متهـم (تابع ماقبله)

ايقاف المتهم على موضوع الاتهام ن تمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣٠ اطلاع المرافع على ملف القضية ن تمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٢ استىفاء التحقيق ١٣٠ و ١٩٠٠

حرية المتهم بالجلسة ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤١

تكليف الشهود بالخضور واستجوابهم :

في مواد المخالفات ١٣٤ ــ ١٣٦ و ١٤٠

« الجنح ١٦٠ »

« الجنايات ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٧ - ٢١ و ١٤ و ٥٥

حضور وكيل عن المتهم ١٣٢ و ١٦١ و٢١٧ و٢٣٣ و٢٣٣

و ں نمرۃ ٤ (١٩٠٥) م ٢٥ – ٢٧

طلب المتهم للتَّاخير في حالة التلبس ١٥٩

تلاوة شهادة الشهود ١٦٥ و ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤ يكون المتهــم آخر من يتكلم ١٣٨ و ١٥٤ و ١٦٠ و ١٨٥

و ق غرة ؛ (١٩٠٥) م ٤٤

تعديل أو تشــديد التهمة وتغيير وصف الافعال ق نمرة ع (١٩٠٥) م ٣٧ و ٣٨ و ٤٠.

الحكم على المتهم :

من محكمة المخالفات ١٤٩

« « الجنح ۱۷۳ »

آني (م)

متهم (نابع ماقبله)

من محكمة الاستئناف ١٥٤ و ١٨٨

« « إلجنايات ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٠ و ٤٩ ــ ٥١

عدم حضور المتهم :

أمام النيابة ٣٦

« قاضي التحقيق ٩٣

« المحكمة (ر . غياب . غيبة) بعد الافراج عنه

بمدارونون مادد

معتوه ۷٤٧ – ۲٤٩

نقل المتهم الى السجن العمومى ١٨٣

متهم سنه أقل من ١٥ سنة (ر. مجرمون أحداث)

مجرمون أحداث ٢٤٢ ـ ٢٤٦

محاکم (ر. دعوی عمومیة)

محــام (ر.مدافع)

عحضر

مُأمور الضبطة القضائية :

اجراآت ابتدائية ١٠

تابى (م)

محضر (تابع ماقبله)

فى حالة التلبس بالجريمة ١١ – ١٤ و ١٦ و ١٨

مخالفات الشهود ۱۳ و ۱۶

قوة اثبات المحضر ١٤ و ١٣٩

النيابة ٣٢

قاضي التحقيق ٦٣ و ٨٣ و ٨٤

الحلسة :

محكمة المخالفات ١٣٨ و ١٤٦

« الجنح ١٦٠ و ١٧٠

« المركز ق نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٠

« الجنايات ن نمرة غ (١٩٠٥) م ٤٤

عدم ذكر البيانات اللازمة في المحضر ٢٢٩

الجرائم التي ترتكب في الجلسة ٢٣٧

تلاوة المحضربالجلسة ١٣٤ و١٦٤ و١٦٥ و١٦٠ و٢١٨

سماع شهادة الشهود بغير حضور المتهم ٨٢

فى مواد المخالفات ١٣٤

« الجنايات ق نمرة ع (١٩٠٥) م ع ع

« « وحالة الغيبة ٢١٨

(م) دار

فيضر

بحكمة المركز ق نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٣

محكمة ابتدائية

اختصاصها فى الاستثناف ٤٥٪ و ١٧٩ و ١٨٣ و ١٨٨ الاحراآت أمامها ١٥٤ و ١٨٢ – ١٨٩

محكمة الاستئناف

طلب اقامة الدعوى العمومية أمامها ٤٥ و ٢٣

طلب تعيين القاضي المختص بالحكم ٢٤١

محكمة جزئية (ر. أيضا محكمة الجنح . محكمة المخالفات)

اختصاصها فی مواد اذ الفات ۱۲۸ و ۱۵۰ و ق نمــرة ۸ (۱۹۰۶) م ۳

اختصاصها فیمواد الحمنح ۲۵۱ و ۱۷۲ ــ ۱۷۶ و ق نمرة ۸ (۱۹۰۶) م ۳

محكمة الجنايات (ر. أيضا أمر. قاضي الاحالة)

تشكيلها وتحديد المواعيد التي تحكم من ابتدائها و نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٠

شکیل أعضائها ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٣ و ٤

(ل) جنار

اختصاصها ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١ و٢ و ١٢

محكمة الجنايات (نابع ماقبله)

مواعيد انعقاد أدوارها ق نمرة غ (١٩٠٥) م ٥ و ٦ و ٨ احالة القضية عليها ق نمرة غ (١٩٠٥) م ١٢ و ٢٩ – ٢٦ قائمة الشهود واعلانهم ق نمرة غ (١٩٠٥) م ٢٢ – ٢٤ اعداد الجدول ق نمرة غ (١٩٠٥) م ٢٢ – ٢٤ اطلاع المدافع على ملف القضية ق نمرة غ (١٩٠٥) م ٢٢ تعيين المدافع من تلقاء نفس المحكمة ق نمرة غ (١٩٠٥) م ٢٢ م ٢٠ – ٢٧ عامون مقبولون في المرافعة ق نمرة غ (١٩٠٥) م ٢٨ عامون مقبولون في المرافعة ق نمرة غ (١٩٠٥) م ٢٨ اجرات الجلسة ق نمرة غ (١٩٠٥) م ٢٨ و ٢٩ و ٢١ – ٨٨ اجرات الجلسة ق نمرة غ (١٩٠٥) م ٣٨ و ٢٩ و ٢١ – ٨٨ تعديل التهمة أو تغيير وصف الأفعال ق نمرة غ (١٩٠٥) م ٢٠ و ٢٨ – ٠٠ مم الحكمة ق نمرة غ (١٩٠٥) م ٥٠ و ٢٩ – ١٠ مم الحكمة ق نمرة غ (١٩٠٥) م ٥٠ و ٢٩ – ١٠ مم الحكمة ق نمرة غ (١٩٠٥) م ٥٠ و ٢٩ – ١٠ مم الحكمة ق نمرة غ (١٩٠٥) م ٥٠ و ٢٩ – ١٠ مم الحكمة ق نمرة غ (١٩٠٥) م ٢٠ و ٢٩ – ١٠

غيبة المتهم ل نمرة ٤ (هُ.١٩) م ٥٣ غــالفة أحكام قانون تحقيق الجنايات ل نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٩ و ٥٦ أحكام وقتية ل نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٤

(م) رات

عكة الجنح (ر. أيضا محكة جزئية . محكة مركزية) تشكلها ٢٥٦

اختصاصها ١٥٦ و١٧٢ – ١٧٤

احالة الدعوى علما ١٥٧

تكليف المتهم بالحضور أمامها ١٥٨

غياب المتهم ١٦١ - ١٦٣

تُأْحِيلِ القضية في حالة التلبس ١٥٩

الاحراآت في الحلسة ١٧٤ - ١٧٤ الاستئناف (ر. استئناف)

التنفيذ فورا ولو مع حصول الاستئناف ١٨٠

الافراج عن المتهم المحكوم ببراءته ١٨١

محكمة المخالفات (ر. أيضا محكمة جزئية . محكمة مركزية) ١٢٨ لطلخشة

اختصاصها ۱۲۸ و ۱۵۰

احالة القضية عليها ١٢٩

تكليف المتهم بالحضور أمامها ١٣٠

استيفاء التحقيق ١٣١

غياب المتهم ١٣٢ و١٣٣

الاحراآت في الحلسة ١٣٤ ــ ١٥٢

الح (م)

محكمةالمخالفات (تابعما قبله)

الاستئناف (ر. استئناف)

تنفيذ الأحكام فورا ولو مع حصول استئنافها ١٥٥

محكمة مركزية (ر. أيضا محكمة الجنح. محكمة المخالفات)

تشکیلها ده نمره ۸ (۱۹۰٤) م ۱ و ۲

اختصاصها فى المواد المدنية والتجارية ق نمرة ٨ (١٩٠٤)م ١١

« دون غيرها في المواد الجنائية ق نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٣

اشتراكها مع غيرها في المواد الجنائية ق نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٣

و ٤ و ٢ - ٨

التحقيق واقامة الدعوى ق نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٥ – ٧ و ١٤

احالة القضية على النيابة 🛭 تمرة ۸ (١٩٠٤) م ۸

الاجراآت بالجلسة ٥ نمرة ٨ (١٩٠٤) م ٩ و ١٠

الكتبة والمحضرون ق نمرة ٨ (١٩٠٤) م ١٣

الجدول الخاص بمحاكم المراكز ُن نمرةً ٨ (١٩٠٤) م ١٢

محكمة النقض والابرام (ر. نقض وابرام)

محل (ر. أيضا تفتيش)

تعيين محل للتهم ١٠٤

« « للدعى المدنى سه

ابع (م)

_دافع

حضوره في التحقيق ٣٤ و ٨١ و ٨٢

محادثة المتهم مع المحامى عنه ١٠٢

تعيينه من تلقاء نفس محكمة الجنايات ق نمرة ٤ (١٩٠٥)

74- 70 6

اطلاعه على ملف القضية ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٢ محامون مقبولون في المرافعة أمام محكمة الجنايات ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٢٨

مدرسة اصلاحية ٢٤٥

مدعی مدنی (ر. أيضا تعويضات . مصاريف)

الادعاء بحقوق مدنية 29 - 20 و ٢٣٧ و ٢٨٢

تنازل عن الدعوى المدنية ٥٥

رفع الدعوى مباشرة ٥٦ و ٤٨ و ١٢٩ و ١٥٧ و ق نمسرة ٨ (١٩٠٤) م ه

التزامه بالمصاريف ٢٥٥ ــ ٢٥٧

أثناء التحقيق :

حضور اجراآت التحقيق ٣٤ و ٨١ و ٨٨ و ٨٨

المسائل الفرعية ٦٠ و ٦١

تكليف الشهود بالحضور ٧٥ و٧٦

(م) دين ا

مدعى مدنى (تابع ماقبله)

الاستشهاد ۷۷

حبس المتهم احتياطا ١٠٧

المعارضة في الأوامر ١١٦ و ١٢٤

أمام محكمة المخالفات :

تكلف الشهود بالحضور ١٤٠

امداء الأقوال والطلبات الختامية ١٣٤ – ١٣٨

أمام محكمة الحنح :

تكليف الشهود بالحضور ١٦٠

امداء الأقوال والطلبات الختامية ١٦٠ و ١٦٥

أمام محكمة الحنايات :

تكليف الشهود بالحضور ب نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٩

الداءالأقوال والطلبات الختامية ق نمرة ع (١٩٠٥)م ع ع و وع المعارضة في الاحكام الغيابية ١٣٢ و١٦٣ و١٨٧

الحق في الاستئناف ١٧٦ - ١٧٨

الطعن بطريق النقض والابرام ٢٢٩و ٢٣٠ و٣٣ و ق نمرة ٤

(۱۹۰۵) م ۲۵

مراقبة البوليس تفتيش وقبض ٢٣

(م) ديان

مرکز (ر. محکة مرکز)

مسائل فرعية (ر. أيضا معارضة) أمام قاضي التحقيق ٥٩ - ٦١

« المحكَّة يُعُ و١١٢ و ٢٤٠

مسؤولية مدنية ٢٣٨

مصاريف على المتهـــم :

المحكوم عليه ٢٥٠ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٦

اذا برئ ۲۵۱ و ۲۵۷

تقديرها ٢٥٤ تنفيذها (ر. تنفيذ الأحكام)

على المدعى المدنى ٥٥٥ و ٢٥٦ و ٥٥

على الاشخاص المسؤولين عن حقوق مدنية ٢٣٨

مضي المدة

سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة ٢٧٩

انقطاع المدة ٢٨٠ و ٢٨٢

تأثير سقوط الدعوى العمومية على الدعوى المدنية ٢٨٢

سقوط العقوبة ٢٧٦ - ٢٧٨

مأنترتب علمه ٢٨١

البح (م)

معارضية

فى أوامر الحبس الصادرة من النيابة ٣٨ فى الاوامر الصادرة من قاضى التحقيق : بالحكم فى المسائل الفرعية ٢١ بصرف النظر عن الاستشهاد المطلوب ٧٧ بخصوص أمر الحبس ١٠٥ بأن لاوجه لاقامة الدعوى ١١٦ بالاحالة ١٢٢ – ١٢٧ فى الاحكام الغيابية : فى الاحكام الغيابية :

« الجنح ۱۲۳ و ۱۸۷

معتسسوه

متر<u>ـــم ۲</u>٤٧ ــ ۲٤٩

ملاحظة البوليس (ر. مراقبة البوليس)

عدم جواز دخول بیت مسکون ہ

مواجهة الشهود ٧٨ و ١٦٦ و ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٤٤

(0)

نائب عمومى

المدة المحددة للغو الأمر الصادر بحفظ الاوراق ٤٢ (ب)

الطعن في الأمر الصادر من قاضي الاحالة ن نمرة ٤ (١٩٠٥)م ١٣

. الاستئناف فی مواد الجنح ۱۷۷ و ۱۷۸ تنفیذ حکم الاعدام ۲۶۰

نزاع في الاختصاص

طلب تعيين القاضي المختص بالحكم ٢٤١

نقض وابرام

أحكام المحاكم ٢٢٩ ـ ٢٣٤ و ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ٥٠

أوامر قاضي الاحالة ن نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٣ و ١٤ نيب بة (ر. . أيضا تحقيق ، حبس احتياطي . رئيس نيب بة .

نائب عمومی)

اقامة الدعوى العمومية ٢

مًامورو الضبطية القضائية ٤

المنتدبون للقيام بأعمال محكمة المخالفات ١٢٨

المنتدبون لأداء وظيفة النيابة العمومية بمحاكم المراكز ن نمرة ٨

(۱۹۰٤) م ه

نیابة عمومیة (ر. نیابة)

()

وكيل للحكوم عليه المتوفى ٢٣٣

(0)

يمين أمام النيابة ٣١ الحة

« قاضي التحقيق ٧٧

« المحكمة ١٤٥ و ١٦٠ و ق نمرة ٤ (١٩٠٥) م ١٤

(تمت الفهـرست)

(1···/4·9/٣٨٤٥ ٢٠٢)

